IUG Journal of Humanities Research
Peer-reviewed Journal of Islamic University-Gaza
E-ISSN: 2410-3179
P-ISSN: 2410-3160
IUGJEPS
Vol 31, No 2, 2023, pp 154 -178

Received on (21-05-2022) Accepted on (30-10-2022)
https://doi.org/10.33976/IUGJHR.31.2/2023/7

Where Two Considerations

Aziaz S. Mustafa [*1]
Faculty of Arts - ALNajah University - Nablus – Palestine [*1]

[*]Corresponding Author: a.said778@gmail.com

Abstract:
This study sought to identify the linguistic significance of the grammatical term (where two considerations), and the resultant significant developments within the context, according to the semantic development system for the words of the Arabic language; By virtue of the vital nature of this language; Up to the terminological space, which gives the words a formal description, which qualifies them to the possibility of employing in linguistic paths; To uncover some linguistic or grammatical issues .
Moving the conversation from the circle of theorizing to the field of application; The term (in which there are two considerations) originates from linguistic origins, which revolve around the transition from one state to another, or from one state, to a state, to a state. The consideration is the probability of receiving the grammatical issue on a given aspect, or on a particular basis, provided that they have a justification of grammar, or justification in terms of use in the language of the Bedouins inveterate, or in the Holy Quran

Keywords: Two considerations, Two sayings, Permission ,ban, Two sides.

فيه اعتباران في الدّرس اللُّغوي

عزيزة سعيد مصطفى[1]
كلية الآداب-جامعة النجاح-نابلس - فلسطين [1]

الملخص:
سَعَتْ هذِهِ الدِّراسَةُ إلى الْوُقوفِ علىَ مفهوم المُصْطَلَح النَّحْويِّ (فيهِ اعْتِباران)، وَما نَتَجَ عَنْهُ مِنْ تَطَوُّراتٍ مَعْنَويَّةٍ داخِلَ السِّياق، وَفْقَ مَنْظومَةِ التَّطوُّر الدِّلاليِّ لِألْفاظِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ؛ بِحُكْمِ الطَّبيعَةِ الْحيَّةِ لِهذِهِ اللُّغَةِ؛ وُصولاً إلى الْحَيِّز الاصْطِلاحيِّ، الَّذي يَمْنَحُ الأَلْفاظَ تَوْصيفاً اصْطِلاحيًّا، يُؤَهِّلُها إلى إمْكانيَّةِ التَّوْظيفِ في مَساراتٍ لُغَويَّةٍ؛ لِكَشْفِ النِّقابِ عَنْ بَعْضِ الْقَضايا اللُّغَويَّةِ، أو المَسائِلِ النَّحْويَّة.
وَخُروجًا بالْحَديثِ مِنْ دائِرَةِ التَّنْظير إلى مُرَبَّع التَّطْبيق؛ فَإنَّ مُصْطَلَحَ (فيهِ اعْتِباران) يَنْبَثِقُ مِنْ أصولٍ لُغَويَّةٍ (ع ب ر)، تَدورُ في فَلَكِ الانْتِقال من حالٍ إلى حالٍ أُخْرى، أوْ مِنْ وَضْعٍ ما، إلى وَضْعٍ آخَرَ، وَفْقَ مَبْدَأِ الْقِياس. فَالاعْتِبارُ هُوَ احْتِماليَّةُ وُرودِ المَسْأَلَةِ النَّحْويَّةِ علىَ وَجْهٍ ما، أوْ علىَ أساسٍ مُعَيَّنٍ، بِشَرْطِ أنْ يَكونَ لَها مُسَوِّغٌ نَحويٌّ، أوْ مُبَرِّرٌ مِنْ حَيْثُ الاسْتِعْمالُ في لُغَةِ الأَعْرابِ الأَقحاح، أوْ في الْقُرْآنِ الْكَريم.

كلمات مفتاحية: اعتباران ، قولان، جواز ، منع، وجهان.

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

الْمُقَدَّمَةُ:

التَّأصيلُ اللُّغويُّ لِمُصْطَلَحِ (فيه اعْتِبارانِ)

تُشيرُ مَعاجِمُ اللُّغةِ الْعَرَبِيَّةِ إلى أنَّ كَلِمَةَ (اعْتِباران) مُشْتَقَّةٌ من الْجَذْرِ اللُّغَوِيِّ (ع ب ر)، فَقَدْ وَرَدَ في اللِّسانِ، وَكَذا في تَهْذيبِ اللُّغَةِ: "الْعابِرُ: الَّذي يَنْظُرُ في الْكِتابِ فيَعْبُرُهُ أَي يَعْتَبِرُ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ؛ حَتّى يَقَعَ فَهْمُهُ عَلَيْهِ...وقيلَ لِعابِرِ الرُّؤيا: عابِرٌ؛ لأَنَّهُ يَتَأَمَّلُ ناحِيَتَي الرُّؤيا فَيَتَفَكَّرُ في أَطْرافِها، وَيَتَدَبَّرُ كُلَّ شَيءٍ مِنْها، وَيَمْضي بِفِكْرِهِ فيها...والْمُعْتَبِرُ: الْمُسْتَدِلّ بالشَّيءِ عَلى الشَّيْءِ."[1]، وَفي مُجْمَلِ اللُّغَةِ: "عَبَرْتُ الْكِتابَ، تَدَبَّرْتُهُ في نَفْسي غَيْرَ رافِعٍ بِهِ صَوْتي"[2] .

ويُفَصِّلُ ابْنُ فارِسٍ الْأَوْجُهَ اللُّغويَّة بِقَوْلِهِ: "وَجْهُ الْقِيَاسِ فِي هذَا عُبورُ النَّهْرِ؛ لِأَنَّهُ يَصيرُ مِنْ عِبْرٍ إلى عَبْرٍ. كَذلِكَ مُفَسِّرُ الرُّؤْيَا يَأْخُذُ بِهَا مِنْ وَجْهٍ إِلَى وَجْهٍ...أَمّا الاِعْتِبارُ وَالْعِبْرَةُ فَعِنْدَنا مَقيسانِ مِنْ عَبْرِيِّ النَّهْرِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عِبْرٌ مُسَاوٍ لِصَاحِبِهِ، فَذاكَ عِبْرٌ لِهذَا، وَهذَا عِبْرٌ لِذاكَ. فَإِذا قُلْتَ اعْتَبَرْتُ الشَّيْءَ، فَكَأَنَّكَ نَظَرْتَ إلى الشَّيْءِ فَجَعَلْتَ ما يَعْنِيكَ عِبْرًا لِذاكَ: فَتَسَاوَيا عِنْدَكَ" [3].

ويُسْتَدَلُّ مِمّا سَبَقَ عَلَى أَنَّ الدِّلالَةَ المِحْوَرِيَّةَ لِمَادَّةِ (ع ب ر) تَدُورُ فِي فَلَكِ الانْتِقال من حالٍ إلى حالٍ أُخْرى، أَوْ مِنْ وَضْعٍ ما، إلى وَضْعٍ آخَرَ، وَفْقَ مَبْدَأِ الْقِياس. وَتَلْتَقِي هذِهِ الدِّلالَةُ المَحْوَرِيَّةُ مَعَ مُرادِ بَعْضِ النُّحاةِ مِنَ قَوْلِهِمْ (فيه اعْتِبارانِ) فِي العَرَبِيَّةِ، وَكَأَنَّهُم أَرادوا أَنْ يَقولوا: "إِنَّ هذِهِ الْقَضِيَّةَ النَّحْوِيَّةَ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ تَنْتَقِلَ من وَجْهٍ إعْرابِيٍّ، مثلاً، إلى وَجْهٍ إعرابيٍّ آخَرَ، أَوْ مِنْ حالٍ إلى حالٍ أُخْرى، أَوْ أَنْ تَكونَ عَلى وَجْهَيْنِ، أَوْ قِسْمَيْنِ، أَوْ نَوْعَيْنِ، فَالاعْتِبارُ هُوَ احْتِمالِيَّةُ وُرودِ الْمَسْأَلَةِ النَّحْوِيَّةِ عَلى وَجْهٍ ما، أَوْ عَلى أَساسٍ مُعَيَّنٍ، بِشَرْطِ أَنْ يَكونَ لَها مُسَوِّغٌ نَحوِيٌّ، أَوْ مُبَرِّرٌ مِنْ حَيْثُ الاسْتِعْمالُ في لُغَةِ الْأَعْرابِ الْأَقْحاحِ، أَوْ في الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

وَيُعَدُّ سيبَوَيْهِ أَوَّلَ مَنِ اسْتَخْدَمَ ما يقارب مُصْطَلَحَ (فيه اعْتِبارانِ) مِنَ النُّحاةِ، واللُّغَوِيِّين في تَفْسيرِ بَعْضِ الْقَضايا النَّحْوِيَّةِ، وَلكِنْ بِصيغةٍ أُخْرى، حَيْثُ عَبَّرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: (فيه قَوْلان)، وَلَعَلَّ هذا يُؤَكِّدُ ما خَلُصْتُ إِلَيْهِ في مُقَدِّمَةِ الدِّراسَةِ، عِنْدَما أَشَرْتُ إلى أَنَّ مُصْطَلَحَ (فيهِ اعْتِبارانِ) يَنْبُعُ مِنْ أَصْلٍ لُغَوِيٍّ واحِدٍ، شَرَعَ يَتَطَوَّرُ دِلالِيّاً؛ حتّى باتَ مُوَظَّفاً، عِنْدَ عُلَماءِ اللُّغَةِ بصورةٍ تَدورُ في فَلَكِ الْمَعْنى الْعامِّ، أَلا وهُوَ ثُنائِيَّةُ الْأَوْجُهِ النَّحْوِيَّةِ.

وقَدْ اسْتَخْدَمَ سيبَوَيْهِ ما يقارب هذِا الْمُصْطَلَحَ، عِنْدَما تَحَدَّثَ في (الْكِتابِ) عَنِ التَّصْغيرِ، في بابِ (تَحْقيرِ بَناتِ الْخَمْسَةِ)، وَمِنَ الْأَمْثِلَةِ عَلى ذلِكَ: "سَفَرْجَل: سُفَيْرِج؛ حتَّى يَصيرَ عَلى مِثالِ فُعَيْعِلٍ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: سُفَيْرِيجٌ... فَهذا قَوْلان، والأَوَّلُ أَقْيَسُ؛ لِأَنَّ ما يُشْبِهُ الزَّوائِدَ، ههُنا، بِمَنْزِلَةِ ما لا يُشْبِهُ الزَّوائِدَ"[4].

وَيُوَضِّحُ أبو سَعيدِ السّيْرافِيّ قَوْلَ سيبويْهِ في هذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِه: "وَذلِكَ نَحْوُ (سَفَرْجَل) وَ(جِرْدَحْل) و(هَمَرْجَل)، وَ(شَمَرْدَل) وَ(جَحَمْرِش)، وَما أَشْبَهَ ذلِكَ، والْبابُ فيه أَنْ تَحْذِفَ الْحَرْفَ؛ لِأَنَّ تَرْتيبَ التَّصْغيرِ يُسَلَّمُ فيها إلى أَنْ تَنْقضي أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ، والتَّرْتيبُ: هُوَ ضَمُّ أَوَّلِهِ، وَفَتْحُ ثانيه، وَدخولُ ياءِ التَّصْغير ثالِثَةً، وَكَسْرُ الْحَرْفِ الَّذي بَعْدَ ياءِ التَّصْغير، وَدُخولُ الْإِعْرابِ عَلى الْحَرْفِ الَّذي بَعْدَهُ، فَيَصيرُ كَقَوْلِكَ: (جُعَيْفِر) وَ(مُرَيْجِل) وَما أَشْبَهَ ذلِكَ"[5].

وَفي مَوْضِعٍ آخرَ مِنَ الْكِتابِ يَقولُ سيبَوَيْهِ: فِأَمّا الْغَوْغاءُ فَفيها قَوْلانِ: أَمّا مَنْ قالَ غَوْغاءٌ فَأَنَّثَ، وَلَمْ يَصْرِفْ، فَهِيَ، عنده، مِثْلُ عَوْراء" [6].

---

[1] ابن منظور، محمد بن مكرم: لسانُ العرب، تحقيق: عبد الله الكبير وآخران، دار المعارف، د ط، د ت، ص2782، ع ب ر. وينظر: الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 2001م، (ج2 / 229)

[2] ابن فارس، أبو الحسين أحمد: مجمل اللغة، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط2، (1406 هـ /1986م)، (ج643/1)

[3] ابن فارس، أبو الحسين أحمد: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (1399هـ /1979م)، (209/4–210).

[4] سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، (1408 هـ / 1988م)، (ج3/ 449)

[5] أبو سعيد السّيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلميّة، ط1، (ج4/ 191)

[6] الكتاب، (ج4/ 394)

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

وَلَمْ يَكُنِ الْمُبَرِّدُ بِمنأىً عَنْ هذِهِ الْقَضِيَّةِ، عِنْدَما فسَّرَ قَوْلَ الْخَليلِ بنِ أَحْمَدَ الْفَراهيدِيّ في كَلِمَة (حَيوان)، "فأَمّا قَوْلُهُمْ (حَيَوان) فِي الِاسْم فَقَدْ قيلَ فِيهِ قَوْلانِ، قَالَ الْخَليلُ: الْواوُ مُنْقَلِبَةٌ مِنْ ياءٍ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ، فَخُروجُهُ عَنِ الْفِعْلِ كَخُروجِ آيَة وَبابِها، وَقالَ غَيْرُهُ: اشْتِقاقُ هذا مِنَ الْواوِ لَوْ كانَ فِعْلاً، ولكِنَّهُ لَا يَصْلُحُ..." [1].

أمّا أَبو الْفَتْح عُثْمانُ بْنُ جِنّيْ؛ فَقَدْ كانَ مُصْطَلَحُ (فيه قَوْلانِ) حاضِرًا في ذِهْنِهِ، أَيْضًا– بِصورَةٍ جَلِيَّةٍ، حَيْثُ أَدْرَجَهُ ضِمْنَ تَأْويلاتِهِ الصَّرْفِيَّةِ لِبَعْضِ الْمَسائِلِ في عِلْمِ الصَّرْفِ، فَالْقَوْلُ: "مَرْوانُ مَرْوانُ أَخو الْيَوْمِ الْيَمي فيه قَوْلانِ: أَحَدُهُما أَنَّهُ أَرادَ: أَخو الْيَوْمِ السَّهْل، الْيَوْمِ الصَّعْب، يُقالُ: يَوْمٌ أَيْوَمٌ، وَيَوم، كَأَشْعَثَ وَشَعِث، وَأَخْشَنَ وَخَشِن، وَأَوْجَل وَوَجِل، فَقُلِبَ فَصارَ "يَمِوٌ"، فَانْقَلَبَتِ الْعَيْنُ؛ لِانْكِسارِ ما قَبْلَها طَرَفًا والآخَرُ أَنَّهُ أَرادَ: أَخو الْيَوْمُ الْيَوْمُ، كَما يُقالُ عِنْدَ الشِّدَّةِ والْأَمْرِ الْعَظيمِ: الْيَوْمُ الْيَوْمُ، فَقُلِبَ فَصارَ "الْيَمْوُ"، ثُمَّ نَقَلَهُ مِنْ فَعْل إلى فَعِل" [2].

كَما اسْتَخْدمَ الْجَنى الدّاني مُصْطَلَحَ (فيه قَوْلانِ)، فَقَوْلُهُمْ: "لا أَبا لِزَيْدٍ، عَلى مَذْهَبِ سيبَوَيْهِ. فَإِنْ قُلْتَ: بِأَيِّ شَيْءٍ انْجَرَّ ما بَعْدَ هذِهِ اللاّمِ، أَبِها أَمْ بِالْإِضافَةِ؟ قُلْتُ: فيهِ قَوْلانِ، وَالْمُخْتارُ أَنَّهُ باللاّمِ؛ لِمُباشَرَتِها، وَلِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لا يُعَلَّقُ عَنِ الْعَمَلِ..."[3]

ولِتَحْقِيقِ غَرَضِ الدِّرَاسَةِ، عَلَى نَحْوٍ دَالٍّ؛ فَقَدِ اتَّكَأَتْ عَلَى جُمْلَةٍ وَافِرَةٍ مِنْ كُتُبِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ، لا سيّما كُتبُ القُدَماءِ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا، مِمّا وَقَعَ فِيهِ إِشَارَةٌ، تَتَّصِلُ بِالْمُصْطَلَحِ مَوْضِعِ الدِّراسَةِ والْبَحْثِ، وَاتَّخَذَتْ مِنَ المَنْهَجِ الوَصْفِيّ سَبِيلًا إِلَى جَلَاءِ مَا اتَّصَل بِأَفْرَادِ الْمَسائِلِ النَّحْوِيَّةِ الَّتي وَرَدَ فيها مُصْطَلَحُ (فيهِ اعْتِبارانِ).

وَلِتَأْصِيلِ هذا الْمُصْطَلَحِ؛ فَقَدْ عمدتِ الْباحِثَةُ، ما لَزِمَ الْأَمْرُ، إِلى نَقْلِ نُصوصِ اللُّغَوِيّين، أَوِ النُّحاةِ، مِمّا وَقَعَ فيهِ التَّعْبِيرُ بـ (اعْتِبارانِ)، أَوْ ما اتَّصَلَ بِهِ، وَعَمَدَتْ إِلَى تَوْضِيحِ مَا غَمَضَ مِنْهَا، وَإِبْدَاءِ الرَّأْيِ إِنْ كَانَ لَا بُدَّ مِنْ رَأْيٍ.

وَحَرِيٌّ بالذِّكْرِ أَنَّ هذه الدِّراسةَ مَوْلودٌ بِكْرٌ، وَقَدْ جاءَتْ بَكارَتُها مِنْ حَيْثُ كَوْنُها لَمْ تُطْرَقْ مِنْ ذي قَبْل، فَفي خِضَمِّ الْبَحْثِ والتَّنقيبِ في بُطونِ الْمَراجِعِ، وأمّهات الْكُتُبِ، والتَّطرُّقِ إلى الْعديدِ مِنَ الرّسائِلِ والْبُحوثِ الْعِلْمِيَّة لَمْ أَعْثُرْ عَلى دراسَةٍ تَتَناولُ هذا المصطلح النَّحْوِيّ، وَفْقَ هذِهِ الصّورةِ الْمُفَصَّلَةِ، حيْثُ الْوُقوفُ عَلى أُصولِ الْمُصْطَلَحِ اللُّغويَّةِ، وَتَتَبُّعِ تَطَوُّراتِهِ الدِّلاليَّةِ النَحْويّة، ودِراسَتُهُ مِنْ زاويةٍ نَحْويَّةٍ صِرْفةٍ.

وَلا رَيْبَ فِي أَنَّ أَفْرادَ هذِهِ الدِّراسَةِ احْتَوَتْ أَسْرارًا لُغَوِيَّةً، تَدُلُّ عَلَى بلاغةِ العَرَبِيَّةِ فِي صِناعَةِ أَلْفاظِهَا، وَتَراكيبِها، وَأَنَّ كَشْفَها، وَتَصَوُّرَها مَعًا، أبانَ عَنْ جَمَالِ بَديعِ كَلامِ الْعَرَبِ، وتَعَدُّدِ أَوْجُهِهِ.

وَالمَسائِلُ الَّتِي انْبَثَتْ مِنْهَا الدِّرَاسَةُ، وَشَكَّلَ جَمْعُهَا، وَتَآلُفُهَا نَبَأً دَالًّا عَلَى (فيه اعْتِبارانِ) فِي العَرَبِيَّةِ، بِالإِضَافَةِ إِلَى المُلَخَّصَيْنِ، وَالمُقَدَّمَةِ، وَالخُلَاصَةِ، وَثَبْتِ المُصَادِرِ وَالمَرَاجِعِ، هِيَ:

1. بابُ الاسْمِ الْعَلَمِ إذا كانَ عَلى زِنَةِ مُنْتَهى التَّكْسير، أَوْ ذا أَلِفِ تَأْنيثٍ لَمْ يَنْصَرِفْ مُطْلَقًا، فَإِنْ صَلُحَتِ الْأَلِفُ لِتَأْنيثٍ وَإِلْحاقٍ جاءَ في الْمِثالِ اعْتِبارانِ.
2. بابُ الْإِضافَةِ، إِضافَةِ الصِّفَةِ إِلى مَرْفوعِها، فيها اعْتِبارانِ: اتِّصالٌ مِنْ وَجْهٍ وَانْفِصالٌ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ.
3. حَذْفُ الْمُضافِ، فيهِ اعْتِبارانِ.

---

[1] المبرد، محمد بن يزيد الأزدي، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت، (ج1/ 186)

[2] ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، (ج2/ 78)

[3] المالكي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، (1413هـ / 1992م)، (ص108)

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

4. (مِثْلُكَ) فيهِ اعْتِبارانِ: نَكِرَةٌ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعَرَبِ، وَمَعْرِفَةٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ.
5. ما لا يَنْصَرِفُ، يَكونُ في النّونِ اعْتِبارانِ، مِثْلُ (حَسّان وَشَيْطان...).
6. الْأَثَرُ الْمَعْنَوِيُّ لِلْإِضافَةِ وَمَواقِعِهِ، فيه اعْتِبارانِ، مِنْ حَيْثُ الاتِّصالُ والانْفِصالُ.
7. اسْمُ الْفاعِلِ بِمَعْنى الاسْتِمرارِ في جَميعِ الْأَزْمِنَةِ، فَفي إِضافَتِهِ اعْتِبارانِ.

مَسائِل نحويّة تطبيقية لورود مصطلح (فيه اعْتِبارانِ)

- الْمَسْأَلَةُ الأولى: بابُ الاسْمِ الْعَلَمِ إِذا كانَ عَلى زِنَةِ مُنْتَهى التَّكْسير، أَوْ ذا أَلِف تَأْنيثٍ لَمْ يَنْصَرِفْ مُطْلَقًا، فَإِنْ صَلُحَتِ الْأَلِفُ لِتَأْنيثٍ وَإِلْحاقٍ جاءَ في الْمِثالِ اعْتِبارانِ:

تُصَنَّفُ الْأَعْلامُ، مِنْ حَيْثُ الصَّرْفُ وَمَنْعُهُ، إِلى أَرْبَعَةِ أَصْنافٍ: "قِسْمٍ يَنْصَرِفُ مُطْلَقًا، وَقِسْمٍ لا يَنْصَرِفُ مُطْلَقًا، وَقِسْمٍ يَنْصَرِفُ في التَّنْكيرِ دونَ التَّعْريفِ، وَقِسْمٍ لَهُ اعْتِبارانِ، هُوَ في أَحَدِهِما كالثّاني، وَفي الآخَرِ كالثّالِثِ. فالأَوَّلُ: كَفاعِلٍ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ فيهِ مَعَ الْعَلَمِيَّةِ سَبَبٌ ثانٍ. والثّاني: كَفُعَلاءِ، وفُعْلى، مِمّا فيهِ أَلِفُ التَّأْنيثِ مَمْدودَةً، أَوْ مَقْصورَةً، وَكَمفاعِلَ، وَمَفاعيلَ، مِمّا فيه زِنَةُ مُنْتَهى التَّكْسير. والثّالِثُ: كَفَعْلَةَ، وَأَفْعَلَ، وَفَعْلانَ، وَفعْلى، مِمّا فيهِ تاءُ التَّأْنيثِ، أَوْ وَزْنُ الْفِعْلِ، أَوِ الأَلِفُ والنّونُ الزّائِدتانِ، أَوِ أَلِفُ الإِلْحاقِ الْمَقْصورَةُ، فَهذِهِ لا تَنْصَرِفُ، ما دامَتْ مَعارِفَ، وَتَنْصَرِفُ، إِذا وَقَعَتْ مَوْقِعًا يُوْجِبُ تَنْكيرَها...والرّابِعُ: الَّذي لَهُ اعْتِبارانِ فعْلى بِفَتْحِ الْفاءِ وَكَسْرِها؛ فَإِنَّ أَلِفَهُ صالِحَةٌ لِلتَّأْنيثِ، وِصالِحَةٌ لِلإِلْحاقِ، فَإِنْ حُكِمَ بِتَأْنيثِها، كانَ ما هِيَ فيهِ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ في تَعْريفٍ وَلا تَنْكير، وَإِنْ حُكِمَ بِكَوْنِها لِلإِلْحاقِ، كانَ ما هِيَ فيهِ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ في التَّعْريفِ، مُنْصَرِفًا في التَّنْكيرِ[1].

وقَبْلَ الْخَوْضِ في تَحْليلِ آراءِ النُّحاةِ في هذِهِ الْمَسْأَلَةِ النَّحويَّةِ يَجْدُرُ بِنا الْوُقوفُ عِنْدَ مَعْنى الْإِلْحاقِ، فالْإِلْحاقُ هُوَ: "أَنْ تَبْنِيَ، مَثَلًا، مِنْ ذَواتِ الثَّلاثَةِ كَلِمَةً عَلى بِناءٍ، يَكونُ رُباعِيَّ الْأُصولِ، فَتَجْعَلَ كُلَّ حَرْفٍ مُقابِلَ حَرْفٍ، فَتَفْنى أُصولُ الثُّلاثِيِّ، فَتَأْتي بِحَرْفٍ زائِدٍ مُقابِلَ الْحَرْفِ الرّابِعِ مِنَ الرُّباعِيِّ الْأُصولِ؛ فَيُسَمّى ذلِكَ الْحَرْفُ حَرْفَ الْإِلْحاقِ"[2].

وَيُشيرُ الْمُبَرِّدُ، في هذا السِّياقِ، إِلى أَنَّ: "ما كانَتْ أَلِفُهُ لِلتَّأْنيثِ؛ نَحْوُ: حُبْلى، وَسَكْرى... فإِنَّهُ لا يَنْصَرِفُ في مَعْرِفَةٍ، وَلا نَكِرَةٍ. وَأَمّا ما كانَتِ الْأَلِفُ فيهِ زائِدَةً لِلْإِلْحاقِ؛ فَمَصْروفٌ في النَّكِرَةِ؛ لِأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِالْأُصولِ، وَمَمْنوعٌ مِنَ الصَّرْفِ في الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّ أَلِفَهُ زائِدَةٌ"[3].

وَلَمْ يَغْفَلِ ابْنُ السَّرّاجِ عَنْ هذِهِ الْأَلِفِ، فَيَذْكُرُ أَنَّها تُشْبِهُ أَلِفَ التَّأْنيثِ، فَهِيَ "تُضارِعُ الْأَلِفَ الَّتي تجيءُ زائِدَةً لِلْإِلْحاقِ، إِذا سُمِّيَتْ بِما يَكونُ فيهِ، وَذلِكَ نَحْوُ: أَلِفِ ذِفْرَى، وعَلْقَى، فيمَنْ قالَ: عَلْقاةٌ، وحَبَنْطى، فَإِنْ سَمَّيْتَ بِشَيءٍ مِنْها، لَمْ تَصْرِفْهُ؛ لِأَنَّها أَلِفٌ زائِدَةٌ، كَما أَنَّ أَلِفَ التَّأْنيثِ زائِدَةٌ، وَقَدِ امْتَنَعَ دُخولُ الْهاءِ عَلَيْها في الْمَعْرِفَةِ، وَأَشْبَهَتْ أَلِفَ التَّأْنيثِ لِذلِكَ" [4].

---

[1] الحلبي، محمد بن يوسف محب الدين، شرح التسهيل، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، ط 1، (1428هـ)، (ج2/629) ويُنظر: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني: شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، (1410هـ / 1990م)، (ج1/ 184)

[2] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، د.ت، د.ط، (ج1/ 117)

[3] ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط3، (1988م)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (ج2/ 84)

[4] المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت – لبنان، د.ط، د.ت،(ج3/ 338)

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ يَعيشَ وَجْهَ شَبَهٍ آخَرَ لِأَلِفِ التَّأنيثِ، وَهُوَ عَدَمُ إِلْحاقِ تاءِ التَّأْنيثِ بِها، يَقولُ في الْمُفَصَّل: "فأمّا الْأَلِفُ الزّائِدَةُ لِلْإِلْحاقِ، نَحْوُ: "أَرْطًى"، و"حَبَنْطًى"، وَما أَشْبَهَ ذلِكَ مِنَ الْأَسْماءِ الْمُذَكَّرَةِ الَّتي في آخِرِها أَلِفٌ زائِدَةٌ، فَهِيَ تَنْصَرِفُ في النَّكِرَةِ، نَحْوُ: "هذا أَرْطًى"، وَ"رَأَيْتُ أَرْطًى"، وَ"مَرَرْتُ بِأَرْطًى". فَتَنْوينُهُ دَليلٌ عَلى تَذْكيرِهِ وَصَرْفِهِ. فَإِنْ سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلًا، لَمْ يَنْصَرِفْ لِلتَّعْريفِ، وَشِبْهِ أَلِفِهِ بِأَلِفِ التَّأْنيثِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّها زائِدَةٌ، وَإِنَّها لا تَدْخُلُ عَلَيْها تاءُ التَّأْنيثِ؛ لِأَنَّ الْعَلَمِيَّةَ تَحْظُرُ الزِّيادَةَ، كَما تَحْظُرُ النُّقْصَ، فَتَقولُ: "هذا أَرْطى مُقْبِلًا"، مِنْ غَيْرِ تَنْوينٍ"[1].

وَلكِنْ، بِالنَّظَرِ إِلى ما يَراهُ سيبَوَيْهِ، فإنَّ تاءَ التَّأنيثِ يَجوزُ دُخولُها عَلى أَلِفِ الْإِلْحاقِ، فَقَدْ ذَكَرَ كَلِمَةَ (قَبَعْثَرى)، مُسْتَدِلًّا بِقَوْلِهِمْ: (قَبَعْثَراة)، فَهِيَ "زِيادَةٌ لَحِقَتْ بَناتِ الْخَمْسَةِ، كَما لَحِقَتْها الياءُ في (دَرْدَبيسٍ)"[2].

وَثَمَّ دَليلٌ أَوْرَدَهُ الصَّبّانُ عَلى دُخولِ التّاءِ عَلى أَلِفِ الْإِلْحاقِ، وهذِهِ إِحْدى الْحالاتِ الَّتي تَخْتَلِفُ فيها أَلِفُ التَّأْنيثِ عَنْ أَلِفِ الْإِلْحاقِ، ولَعَلَّ هذا ما يُبَرِّرُ صَرْفَ الْأَسْماءِ الَّتي تَشْتَمِلُ عَلى أَلِفِ الْإِلْحاقِ في حالَةِ التَّنْكيرِ، فَأَلِفُ الْإِلْحاقِ تَخْتَلِفُ عَنْ أَلِفِ التَّأنيثِ مِنْ حَيْثُ "إِنَّ أَلِفَ التَّأْنيثِ لا يَقْبَلُ ما هِيَ فيهِ التَّنْوين، وَلا تاء التَّأْنيثِ، وَما فيهِ أَلِفُ الْإِلْحاقِ يَقْبَلُهُما، وَقَدِ اسْتَعْمَلَ بَعْض الْأَسْماءِ مُنَوَّنًا، بِجَعْلِ أَلِفِهِ لِلْإِلْحاقِ، وَغَيْر مُنَوَّنٍ، بِجَعْلِ أَلِفِهِ لِلتَّأْنيثِ، نَحْوُ: تَتْرى"[3].

وهُنا تُسَجِّلُ بَعْضُ الْمآخِذِ عَلى كَلامِ بَعْضِ الْعُلَماءِ فيما يَتَعَلَّقُ بِأَلِفِ الْإِلْحاقِ؛ لِأَنَّها تَكادُ تَنْحَصِرُ، عِنْدَ الْعَرَبِ، في كَلِماتٍ سَماعِيَّةٍ مَحْدودَةٍ، لا تَحْكُمُها أيُّ قاعِدةٍ نَحْوِيَّةٍ، فَالْإِلْحاقُ، كما وَرَدَ في هَمْعِ الْهَوامِعِ، خاصٌّ بِالْعَرَبِ أَنْفُسِهِمْ، وَقَدِ انْتَهى بِانْتِهاءِ عُصورِ الاحْتِجاجِ، منتصف الْقَرْنِ الثّاني الْهِجْرِيّ في الْحاضِرَةِ، وَآخِرَ الْقَرْنِ الرّابِعِ في الْبادِيَةِ.

وعَلَيْهِ فَإِنَّ أَلِفَ الْإِلْحاقِ لَيْسَتْ هِيَ السَّبَبَ الرَّئيسَ والْوَحيدَ الَّذي يَجْعَلُ الْاسْمَ مَمْنوعاً مِنَ الصَّرْفِ؛ فَهِيَ أَضْعَفُ رُتْبَةً وتَأْثيرًا مِنْ شَبيهَتِها، فَأَلِفُ الْإِلْحاقِ تَمْنَعُ الاسْمَ مِنَ الصَّرْفِ في حالَةِ التَّعْريفِ/ الْعَلَمِيَّةِ، أمّا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلماً مُعرّفًا بِذاتِهِ، دونَ الْحاجَةِ إِلى قَرينَةٍ خارِجيَّةٍ تُزيلُ عَنْهُ الْإِبْهامَ، فإنّها تَصْرِفُهُ، إِذْ يُنَوَّنُ في حالاتِهِ الإِعْرابيَّةِ الثَّلاثَةِ، وهذا ما وَرَدَ ذِكْرُهُ آنِفاً في الْمُفَصَّلِ، نَحْوُ: "هذا أَرْطًى، وَرَأَيْتُ أَرْطًى، وَمَرَرْتُ بِأَرْطًى، فَتَنْوينُهُ دَليلٌ عَلى تَذْكيرِهِ وَصَرْفِهِ" [4].

- الْمَسْأَلَةُ الثّانيةُ: بابُ الْإِضافَةِ، إِضافَةِ الصِّفَةِ إِلى مَرْفوعِها، فيها اعْتِباران: اتِّصالٌ مِنْ وَجْهٍ وَانْفِصالٌ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ.

يَدْخُلُ الْحَديثُ عَنْ إِضافَةِ الصِّفَةِ إِلى مَرْفوعِها في بابِ الإِضافَةِ اللَّفْظِيَّةِ، غَيْرِ الْمَحْضَةِ، وقَدْ أَشارَ ابْنُ الْحاجِبِ إِلى أَنَّ الإِضافَةَ اللَّفْظِيَّةَ هِيَ إِضافَةُ الصِّفَةِ إِلى مَعْمولِها/مَرْفوعِها، وَيُمَثِّلُ عَلى ذلِكَ بِـ :(ضارِبُ زَيْدٍ)، وَ (حَسَنُ الْوَجْهِ)، فَكَلِمَةُ (الْوَجْه) في قَوْلِنا: (زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ)، لَيْسَتْ مُضافًا إِلَيْهِ بِتَقْديرِ حَرْفِ الْجَرّ، "وَكَذا في: (ضارِبُ زَيْدٍ)؛ لِأَنَّ (ضارِب)، وَإِنْ كانَ مُضافًا إِلى (زَيْد) لكِنَّهُ بِنَفْسِهِ، لا بِحَرْفِ الْجَرّ، كَما كانَ مُضافًا إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنى، حَيْثُ نَصْبُهُ أَيْضًا، وَلَمْ يَحْتَجْ في إِضافَتِهِ إِلَيْهِ، لا في حالِ الْإِضافَةِ وَلا قَبْلَها، إِلى حَرْفِ جَرٍّ". [5] ويُوَضِّحُ ابْنُ الْحاجِبِ أَنَّ اسْمَ الْفاعِلِ "قَدْ يُدْعَمُ بِحَرْفِ جَرٍّ في بَعْضِ الْمَواضِعِ، وَإِنْ كانَ مِنْ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ، نَحْوُ: أَنا ضارِبٌ لِزَيْدٍ؛ لِكَوْنِهِ أَضْعَفَ عَمَلًا مِنَ الْفِعْلِ" [6].

ويُشيرُ الرَّضيُّ في شَرْحِ الْكافِيَةِ إِلى ما يَذْهَبُ إِلَيْهِ الزَّمَخْشَرِيُّ، ذلِكَ أَنَّ "الْإِضافَةَ مُقْتَضِيَةٌ لِلْجَرِّ، والْفاعِلِيَّةَ لِلرَّفْعِ، وَالْمَفْعولِيَّةَ لِلنَّصْبِ، وَهِيَ غَيْرُ الْعَوامِلِ"[7]، وفي الْمُفَصَّلِ أَنَّ الاسْمَ لا يَكونُ مَجْروراً إِلاّ بِالْإِضافَةِ، وهِيَ الْمُقْتَضِيَةُ لِلْجَرِّ، كما أَنَّ الْفاعِلِيَّةَ والْمَفْعولِيَّةَ هُما الْمُقْتَضِيانِ لِلرَّفْعِ والنَّصْبِ، وَالْعامِلُ، هُنا، غَيْرُ الْمُقْتَضي"[8].

---

[1] ابن يعيش، محمد بن علي، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1،(1422 هـ /2001م)، (ج1/ 169)

[2] الكتاب، (ج3/ 212)

[3] الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبّان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ط1، (1417 هـ /1997م)،(ج3/ 385)

[4] المفصّل، (ج1/ 60)

[5] شرح الرضيّ على الكافية، (ج1/ 876)

[6] المرجع نفسه، (ج1/ 876).

[7] المرجع نفسه، (ج1/ 876).

[8] شرح المفصّل لابن يعيش، (ج2/ 117).

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

فَالْعامِلُ ما تَقومُ بِهِ هَذِهِ الْمَعاني الْمُقْتَضِيَةُ، "وَإِنَّما نُسِبَ الْعَمَلُ إِلى ما يَقومُ بِهِ الْمُقْتَضي، لا إِلى الْمُقْتَضي (العامل نفسه)؛ فالإضافةُ معنًى وحَرْفُ الجَرّ لَفْظٌ وَهِيَ الإرادةُ المُحَصِّلةُ لَه، فالمُقْتَضي غَيْرُ العامِلِ فَقيلَ: الرّافِعُ هُوَ الْفِعْلُ، وَلَمْ يَقُلْ هُوَ الْفاعِلِيَّةُ؛ لِكَوْنِ الْمُقْتَضي أَمْرًا خَفِيًّا مَعْنَوِيًّا، وَما يَقومُ بِهِ الْمُقْتَضي أَمْرًا ظاهِرًا جَلِيًّا في الْأَغْلَب...فالتَّقْدير، شَرْطُهُ أَنْ يَكونَ الْمُضافُ اسْمًا مُجَرّدًا تَنْوينُهُ لِأَجْلِها...وَالْغَرَضُ أَنْ يَنْدَرِجَ فيهِ اللَّفْظِيُّ وَالْمَعْنَوِيُّ، ثُمَّ يَنْفَصِلُ اللَّفْظِيُّ عَنِ الْمَعْنَوِيّ بِقَوْلِهِ: (بَعْدَ): فَالْمَعْنَوِيَّةُ أَنْ يَكونَ الْمُضافُ غَيْرَ صِفَةٍ مُضافَةٍ إِلى مَعْمولِها، وَفيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ اللَّفْظِيَّ، كَما ذَكَرْنا، كَالْحَسَنِ الْوَجْهِ، وَمُؤَدِّبِ الْخُدّامِ، وَضارِبِ زَيْدٍ، لَيْسَ الْحَرْفُ فيهِ مُقَدّرًا، فَكَيْفَ يَنْدَرِجُ في التَّقْديرِيّ" [1].

والْمُلاحَظُ أَنَّ هُناكَ جَدلًا يَدورُ بَيْنَ النُّحاةِ الْقُدَماءِ حَوْلَ هذهِ الْإِضافَةِ: أَمَحْضَةٌ هِيَ أَمْ غَيْرُ مَحْضَةٍ؟ أَمْ هِيَ نَوْعٌ ثالِثٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ، وَلكِنَّ إِضافَتَهُ "شَبيهَةٌ بِالْمَحْضَةِ"؛ وَيَجِبُ أَنْ يُسَمّى بِهذا الاسْمِ؟ فَلِهذا النَّوْعِ، عِنْدَهُم، اعْتِبارانِ؛ أَحَدُهُما الاتِّصالُ؛ لِأَنَّ الْمُضافَ غَيْرُ مَفْصولٍ مِنَ الْمُضافِ إِلَيْهِ بِالضَّميرِ الَّذي يُلاحَظُ، وَيُنْوَى في الْإِضافَةِ غَيْرِ الْمَحْضَةِ...والآخَرُ: الانْفِصالُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنى لا يَصِحُّ إِلاّ بِتَأَوُّل"[2] .

وفي هَمْعِ الْهَوامِعِ أَنَّ عامِلَ الْجَرّ فِي الْمُضَاف إِلَيْهِ هُوَ الْمُضافُ، وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ أَلّا يَعْمَلَ مِنَ الْأَسْمَاءِ إِلَّا مَا أَشْبَهَ الْفِعْلَ، وَالْفِعْلُ لَا حَظَّ لَهُ فِي عَمَلِ الْجَرّ، لَكِنَّ الْعَرَبَ اخْتَصَرَتْ حُرُوفَ الْجَرّ فِي مَوَاضِعَ، وأضافت الْأَسْمَاء بَعْضهَا إِلَى بَعْضٍ؛ فَنَابَ الْمُضَافُ منابَ حَرْفِ الْجَرّ ؛ فَعَمِلَ عَمَلَهُ، وَيَدُلُّ لَهُ اتِّصَالُ الضَّمائِرِ بِهِ، وَلَا تَتَّصِلُ إِلَّا بِعامِلِها. وَقَالَ الزّجاج وَابْنُ الْحَاجِب هُوَ بِالْحَرْفِ الْمُقَدَّرِ؛ لِأَنَّ الِاسْمَ لَا يَخْتَصُّ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ بِالْإِضَافَةِ الْمَعْنَوِيَّة، قَالَ الْجُمْهُورُ: وَتُقَدَّرُ اللَّامُ، قَالَ فِي شَرْحِ الْكافِيَةِ: وَمَعْنَاهَا هُوَ الأَصْلُ؛ وَلذَا يُحْكَمُ بِهِ مَعَ صِحَةِ تَقْديرِها، وامْتِنَاع تَقْدِير غيرها، نَحْوُ: دَارُ زَيْدٍ، وَمَعَ صِحَةِ تَقْديرِها وَتَقْدِيرِ غَيْرِهَا، نَحْو: يَدُ زَيْدٍ، وَعِنْدَ امْتِنَاعِ تَقْديرِها وَتَقْدِير غَيْرِهَا، نَحْوُ عِنْدَهُ، وَمَعَهُ، وَمِنْهُ إِضَافَةُ كُلِّ إِلَى ما بَعْدَها، وَقَالَ قَوْمٌ: وَيُقَدَّرُ (مِنْ) إِنْ كانَ الْأَوَّلُ بَعْضَ الثَّاني، وَصَحَّ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنهُ، كَثَوْبِ خَزٍّ، وَخَاتَمِ فِضَّةٍ، فالثَّوْبُ بَعْضُ الْخَزِّ، وَالْخاتَمُ بَعْضُ الْفِضَّةِ..." [3].

وَصرَّحَ ابْنُ الْحَاجِب فِي مُقَدَّمَتِهِ بِأَنَّ تَقْدِيرَ (فِي) أَقَلُّ مِن (اللَّامِ) وَ(مِنْ)، وَكَذَا قَالَ ابْن مَالك، وَزَادَ أَنَّ تَقْدِيرَ (مِنْ) أَقَلُّ مِن تَقْدِير (اللَّامِ)، وقَالَ صاحبُ الكوفيّة: وَيُقَدَّرُ (عِنْدَ)، نَحْوُ هَذِه نَاقَةُ رقودٍ الْحَلَبِ، أَي رَقودٌ عِنْدَ الْحَلَبِ، وَأَجَابَ أَبُو حَيَّانَ بِأَنَّ هَذَا وَمَا قُدِّرَ فِيهِ مِنْ بَابِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ، وَالْأَصْلُ رَفْعُهُ عَلى الْفاعِلِيَّةِ مجَازًا للْمُبَالَغَة، وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: لَا تَقْدِيرَ أَصْلًا لا لِلاّمِ وَلَا لِغَيْرِهَا، وَإِنَّمَا الْإِضَافَةُ تُفِيدُ الِاخْتِصَاصَ، وَجَهاتُهُ مُتعَدِّدَةٌ بَيْنَ كُلِّ جِهَةٍ، مِنْهَا الِاسْتِعْمَالُ، فَإِذا قُلْتَ: غُلَامُ زَيْدٍ، وَدَارُ عَمْرٍو، فَالْإِضافَةُ لِلْمِلْكِ، أَوْ سَرْجُ الدَّابَّةِ، فَالاسْتِحْقاقُ، أَوْ شَيْخُ أَخِيكَ فَلِمُطْلَقِ الِاخْتِصَاص، وَيَخْتَصُّ التَّقْدِير عِنْدَ مَنْ قَالَ بِهِ بِالْمَحْضَةِ، وَقِيلَ تُقَدَّرُ اللَّامُ فِي غَيْرِهَا؛ لِظُهورِها فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:{ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ} [4]، { خَفِظْتُ لِلْغَيْبِ} [5]،{ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ } [6] {فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ }[7]، وَرَدَّ بِعَدَمِ اطِّرادِهِ؛ إِذْ لَا يُسَوغُ فِي الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ وَالْمَحْضَةِ (هِيَ الَّتِي تُفِيدُ تَعْرِيفًا) إِذا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً أَوْ تَخْصِيصًا، إِذا كَانَ نكرَة [8] .

---

[1] شرح الرضيّ على الكافية، (ج1/ 877).
[2] النحو الوافي، (ج3/ 47).
[3] همع الهوامع، (ج2/501).
[4] [فاطر: 32]
[5] [النِّسَاء: 34]
[6] [الْبَقَرَة: 89]
[7] [هود: 107]
[8] همع الهوامع، (ج2/502).

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

وَمِنْ غَيْرِ الْمَحْضَةِ إِضَافَةُ الصِّفَةِ، أَي اسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُول، وَأَمْثِلَةُ الْمُبالغَةِ وَالصّفةِ المشبهةِ إِلَى معمولِها الْمَرْفُوعِ بهَا فِي الْمَعْنى أَو الْمَنْصُوبِ؛ لِأَنَّهَا فِي تَقْدِير الِانْفِصَالِ[1]، وَلذَلِك وُصِفَتْ بهَا النكرَةُ فِي قَوْله تَعَالَى

{هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ} [2]، وَوَقَعَتْ حَالًا فِي قَوْله: {ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ} [3]، وَدخل عَلَيْهِ رُبَّ فِي قَوْلِ جَرِيرٍ[4]: يَا رُبَّ غابِطِنا لَو كَانَ يَطْلُبُكُمْ [5]. وَذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ فِي نُكَتِهِ عَلى الْحاجِيَةِ[6] "أَنَّهَا قد تُفِيدُ التَّخْصِيصَ، أَيْضًا، فَإِنَّ ضَارِبَ زَيْدٍ أَخَصُّ مِنْ (ضَارِبٌ)، قَالَ ابْنُ هِشَام: وَهَذا سَهْوٌ، فَإِنَّ ضَارِبَ زَيْدٍ أَصْلُهُ ضَارِبٌ زيدًا، لا ضَارِبُ فَقَط، فالتَّخْصيصُ حَاصِلٌ بِالْمَعْمولِ قَبْلَ الْإِضَافَة، وَفَهِمَ من تَقْيِيدِ الْإِضَافَةِ بِكَوْنِهَا إِلَى الْمَعْمُولِ اشْتِرَاطِ كَونِهَا بِمَعْنى الْحَالِ أَو الِاسْتِقْبَالِ، فَإِن كَانَت بِمَعْنى الْمَاضِي؛ فإضافتُها مَحْضَةٌ، لِأَنَّهَا لَيست فِي تَقْدِيرِ الِانْفِصَالِ.

قَالَ سِيبَوَيْهِ: "الْعَرَبُ لَا تَقولُ هَذَا زيدٌ أسودُ النَّاسِ لِأَنَّ الْحَالَ لَا يكونُ إِلَّا نكرَةً وَثَالِثهَا إِنْ نوى معنى (من) فَغير مَحْضَة لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ فِي حكم الِانْفِصَال وَإِلَّا فمحضةٌ"[7]. قَالَ لَهُ ابْن السَّرَّاج: "وَنَزَلَ قَوْلُ سِيبَوَيْهِ عَلى الثَّانِي وَقَوْلُ الْكُوفِيّينَ عَلى الأَوَّلِ فَإِنْ قَصَدَ تَعْرِيفهَا، أَي الصِّفة الْمُضافَة إِلَى مَعْمولِها بِأَنْ قَصَدَ الْوَصْفَ بِهَا مِنْ غَيْرِ اخْتِصَاصٍ بِزَمانٍ دونَ زَمانٍ تَعَرَّفَتْ وَلِذا وَصَفَ بِها الْمَعْرِفَةَ"(8) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:{مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ} [9]،{فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ} [10]، {غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ} [11]، (إِلَّا) الصّفةُ المشبهةُ، فَلَا تَتَعَرَّفُ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ فِيهَا نَقْلٌ عَنْ أَصْلٍ، وَهُوَ الرَّفْعُ، بِخِلَافِهَا فِي غَيْرِهَا فَهِيَ عَنْ فَرْعٍ، وَهُوَ النَّصْبُ؛ وَلِأَنَّهُ إِذا قُصِدَ تَعْرِيفُهَا أَدْخَلَ عَلَيْهَا اللَّامَ، أَوْ أُضيفَ لِمَقْرونٍ بِهَا، نَحْوُ: الضَّارِبُ الرَّجُلَ، وَقَوْلهُ تَعالى:{وَٱلۡمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ } [12]، أَوْ أُضيفَ إِلَى مُضَاف إِلَيْهِ، أَيْ إِلَى مَقْرونٍ بِهَا نَحْوُ: الْقَاصِدُ بَابَ الْكَرِيم (وَكَذَا) إِنْ أُضيفَ إِلَى ضَميرٍ، هِيَ فِي مَرْجِعِهِ عَلى الْأَصَحِّ، نَحْوُ: الضَّارِبُ الرَّجُل، والشّاتِمَة وَقَوله: (الودُّ أَنْتِ المُسْتَحِقّة صَفْوِهِ ...)، وَقَوله: (الْوَاهِب المائةِ الهجان وعَبْدِها ...)، كَمَا أَنَّ أَصْلَ حَسَنَ الْوَجْهِ (حَسَنٌ وَجْهُهُ) فأُزيلَ عَن الرّفْع وَالثَّالِث قَالَه ابْن مَالك قَالَ لِأَن لَهَا اعتبارين: اتّصَالٍ من وَجهٍ أَنَّ الأَوَّلَ غيرَ مفصولٍ بضميرٍ منويٍّ، وانفصالِه من وَجهٍ أَنَّ الْمَعْنى لَا يَصِحُّ إِلَّا بتكلُّفِ خُرُوجِهِ عَنِ الظَّاهِر[13].

- الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: حَذْفُ الْمُضافِ، فيهِ اعْتِبارانِ.

---

[1] الأنباري، عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله: أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل – بيروت، ط1، (1995م)،(ج1/ 552)

[2] [الْمَائِدَة:95]

[3] [الْحَج: 9]

[4] الأنصاري، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الجيل – بيروت، ط5، (1979م،(ج3/ 90)، وينظر: الكتاب، (ج1/ ص86)، والمقتضب، (ج1/ 183)، شرح شذور الذهب، (ج1/ 422-423)

[5] في هذا البيت دليلٌ على دخولِ "ربَّ" على اسم الفاعل المضاف إلى الضمير، ودخولها عليه دليل على أنه لم يكتسب التعريف من المضاف إليه؛ لأن "رب" لا تدخل، في الأغلب، إلا على النكرات.

[6] همع الهوامع، (ج2/ 502).

[7] الكتاب،(ج1/ 114).

[8] همع الهوامع،(ج2/ 506)

[9] [الْفَاتِحَة:4]

[10] [الْأَنْعَام: 95]

[11] [غَافِر : 3]

[12] [الْحَج: 35]

[13] همع الهوامع، (ج2/500-508).

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

يُحْذَفُ الْمُضافُ حَذْفًا قِياسيًّا، شَريطَةَ وُجودِ قَرينَةٍ لَفْظيَّةٍ، أوْ مَعْنويَّةٍ دالَّةٍ عَلَيْهِ؛ فَيُؤْمَنُ اللَّبْسُ، يقولُ تعالى: {وَجَآءَ رَبُّكَ} [1]، وقوله: ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾[2]، وأصْلُ الآيَةِ: وَجاءَ أَمْرُ رَبِّكَ، وَاسْأَلْ أَهْلَ الْقَرْيَةِ، فالْقَرْيَةُ، مِنْ حيْثُ إنّها لا تُسْأَلُ، لَيْسَت هِيَ الْمَقْصود، إنّما، أهْلُ الْقَرْيَةِ هُمُ الّذينَ يُسْألون، ومِنْهُ حَذْفُ كَلِمَةُ (ابْن) في قَوْلِ الشّاعِرِ [3]:

لا تَلُمْني، عَتيقُ، حَسْبي الَّذى بي إنَّ بي، يا عَتيقُ، ما قَدْ كَفاني[4]

يُريدُ: يا بْنَ أَبى عَتيق، وَكَلِمَةُ: (ابْنَة) مِثْلُ كَلِمَةِ (ابْن)، لا يَصِحُّ حَذْفُها وَهِيَ مُضافَةٌ إلاّ سَماعًا.

والشَّرْطُ الثّاني أَنْ يَقومَ الْمُضافُ إلَيْهِ مَقامَ الْمُضافِ الْمَحْذوفِ، وَيَحِلَّ مَحَلَّهُ في الْإِعْرابِ، وَهذا هُوَ الْغالِبُ، فَيَكونَ فاعِلًا مَكانَهُ، يَقولُ تَعالى: {وَجَآءَ رَبُّكَ} [5]، وأصْلُ الآيَةِ: وَجاءَ أَمْرُ رَبِّكَ، وَقَدْ يَكونُ مِفْعولًا بِهِ، كَقَوْلِهِ تَعالى:

{وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ} [6]، والتَّقْديرُ: حُبَّ الْعِجْلِ، فَحُذِفَ الْمُضافُ الْمَفْعولُ بِهِ، وَحَلَّ مَحَلَّهُ الْمُضافُ إلَيْهِ، وَصارَ مَفْعولًا بِهِ مَنْصوبًا، وَقَدْ يَكونُ مَفْعولًا مُطْلَقًا؛ نَحْوُ قَوْلِ الشّاعِرِ: [7]

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْناكَ لَيْلَةَ أَرْمدا وَبِتَّ كَما باتَ السَّليمُ مُسَهّدا[8]

والتَّقْديرُ: أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْناكَ اغْتِماضَةَ لَيْلَةَ أَرْمَدَ، فَحَذَفَ الْمُضافَ، وَهُوَ الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ، وَحَلَّ مِحَلَّهُ الْمُضافُ إلَيْهِ؛ وَهُوَ كَلِمَةُ (لَيْلَةَ)؛ فَصارَتْ مَفْعولًا مُطْلَقًا عِوَضًا عَنْهُ، وَقَدْ يَكونُ مُبْتَدَأً، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى:{ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ} [9]، والتَّقْديرُ زَمَنُ الْحَجّ. وَقَدْ يَكونُ خَبرًا لِلْمُبْتَدَأِ؛ كَقَوْلِهِمْ: شَرُّ الْمَنايا مَيْتٌ بَيْنَ أَهْلِهِ، أَيْ: مَنِيَّةُ مَيْتٍ بَيْنَ أَهْلِهِ. وَقَوْلِهِمْ في وَصْفِ الدُّنْيا: "هِيَ إقْبالٌ وَإدْبارٌ". وَأَصْلُ الْكَلام: "هِيَ ذاتُ إقْبالٍ". وَقَدْ يَكونُ ظَرْفًا؛ نَحْوُ: غادَرْتُ مَغْرِبَ الشَّمْسِ. أَيْ: عِنْدَ، أو وَقْتَ مَغْرِبِ الشَّمْسِ. أَوْ مَفْعولًا لَهُ؛ نَحْوُ: عَبَدْتُ اللهَ مَرْضاتَهُ، أي: ابْتِغاءَ مَرْضاتِهِ. أَوْ: مَفْعولًا مَعَهُ، نَحْوُ: اسْتَيْقَظْتُ والشَّمْسَ، أي: وَطُلوعَ الشَّمْسِ. أَوْ حالًا، نَحْوُ: تَفَرَّقَ الْأَعْداءُ أيادِيَ سَبَأٍ، وَالْأَصْلُ: مِثْلَ أيادِيَ سَبَأٍ. أَوْ: صِفَة؛ نَحْوُ: سَخِرْتُ مِنْ قَوْمٍ أَيادِيَ سَبَأٍ. أَيْ: مِثْلِ أَيادِيَ سَبَأٍ. أَوْ مَجْرورًا؛ كَما في قَوْلِهِ تَعالى:{وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيْءٍ} [10]، أَيْ: مِنْ مَرْضاةِ الله. يَقولُ النّابِغَةُ الْجَعْدِيُّ [11]:

وَكَيْفَ تُواصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلالَتُهُ كَأَبي مَرْحَبِ[12]

أَيْ: كَخُلالَةِ أَبى مَرْحَبٍ [13].

---

[1] [الفجر : 22].

[2] [يوسف:82].

[3] ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف: شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، ط1، (1421هـ/2000م)، (ج1/ 727).

[4] شرح الشواهد الشعرية، مرجع سابق، (ج3/ 301).

[5] [الفجر : 22]

[6] [البقرة: 93]

[7] المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ط1،(1428هـ /2008م)، (ج2/ 648)

[8] البيت من قصيدة الأعشى التي مدح بها رسول الله، ولم يوفّق للإسلام، والشاهد: قوله (ليلة أرمدا) على أنّ فيه حذفا تقديره: اغتماض ليلة رجل أرمد. ينظر، شرح الشواهد الشعرية، مرجع سابق، (ج315/1)، وينظر، ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، تحقيق: محمد حسين، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، (ص 135).

[9] [البقرة: 197].

[10] [آل عمران:28].

[11] الإنصاف في مسائل الخلاف، (ج1/ 62).

[12] شرح الشواهد الشعرية،(ج1/ 103)، وينظر ديوان النابغة الجعدي، قيس بن عبد الله بن ربيعة بن عامر بن صعصعة تحقيق: واضح الصمد، دار صادر، بيروت– لبنان، ط1، (1998م/ 39).

[13] الكتاب،(ج1/ 43) ، وينظر، المقتضب،(ج1/ 184).

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُضافُ، وَيَبْقى الْمُضافُ إِلَيْهِ عَلى حالِهِ مِنَ الْجَرِّ، فَلا يَقومُ مَقامَ الْمَحْذوفِ في مَوْقِعِهِ الْإِعْرابِيِّ وَحَرَكَتِهِ. وَلكِنَّ هذا قَليلٌ مُقارَنةً بِالْحالَةِ الْأولى، فَكَيْفَ يَبْقى الْمُضافُ إِلَيْهِ مَجْرورًا وشَرْطُ حَذْفِ الْمُضافِ إِقامَةُ الْمُضافِ إِلَيْهِ مَقامَهُ في إِعْرابِهِ؟ وَلِتَسْويغِ هذِهِ الْمَسْأَلَةِ فإِنَّ هذا الشَّرْطَ مَأْخوذٌ مِنْ فَصيحِ كلامِ الْعَرَبِ عَلى الْأعمِّ؛ تَحْقيقاً لِلْأَغْلَبِ، ولَيْسَ الْمَقْصودُ استِقْراءَ حالاتِ حَذْفِ الْمُضافِ جَميعِها. وعَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَجوزُ حَذْفُ الْمُضافِ مَعَ بَقاءِ الْمُضافِ إِلَيْهِ مَجْرورًا وَفْقَ شَرْطَيْنِ سَيُذْكَرانِ لِتَحقيقِ مَبْدأِ القياسِ، مَعَ اعْتِبارِ هذا مُخالِفًا لِلْأَعَمِّ الْأَغْلَبِ، عَلى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ صَحيحٌ وقِياسيٌّ. أمّا عَنْ شَرْطَي صِحَّتِهِ، وَالْقِياسِ عَلَيْهِ فَأَحَدُهُما: أَنْ يَكونَ الْمُضافُ الْمَحْذوفُ مَعْطوفًا عَلى كَلِمَةٍ مُضافَةٍ مَذْكورَةٍ، تُماثِلُهُ لَفْظًا وَمَعْنًى، أَوْ مَعْنًى فَقَطْ، أَوْ تُقابِلُهُ؛ لِتَكونَ دَليلاً عَلَيْهِ بَعْدَ حَذْفِهِ. وَالآخَرُ: أَنْ يَكونَ حَرْفُ الْعَطْفِ مُتَّصلًا بِالْمُضافِ إِلَيْهِ، أَوْ مُنْفَصِلًا مِنْهُ بـ (لا) النّافِيَة؛ إِنِ اقْتَضاها الْمَعْنى؛ نَحْوُ: كُلُّ فَتًى مُحاسَبٌ عَلى عَمَلِهِ، وَفَتاةٍ عَلى عَمَلِها. وَالْأَصْلُ: وَكُلّ فَتاةٍ. فَحُذِفَتْ كَلِمَةُ: (كُلّ) الثّانِيَة: وَهِيَ الْمُضافُ؛ بَعْدَ أَنْ تَحَقَّقَ شَرْطا الْحَذْفِ، وَهُما: الاتِّصالُ، وَعَطْفُها عَلى نَظيرَتِها في اللَّفْظِ والْمَعْنى؛ وَهِيَ (كُلّ) الأُولى. وَنَحْوُ قَوْلِ الشّاعِرِ[1]:

أَكُلُّ امْرِئٍ تَحْسَبينَ امْرَأً؟ وَنارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نارا؟[2]

أي: وَكُلّ نارٍ. وَمِثالُ الْفَصْلِ بَيْنَهُما بـ (لا) النّافِيَةِ قَوْلُ الشّاعِرِ [3]

وَلَمْ أَرَ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرُكُهُ الْفَتى وَلا الشَّرّ يَأْتيهِ امْرُؤٌ وَهوَ طائِعُ[4]

أَيْ: وَلا مِثْل الشَّرِّ. وَقَوْلُهُم: ما كُلُّ سَوْداءَ فَحْمَةٌ، وَلا بَيْضاءَ شَحْمَة. أَيْ: وَلا كُلُّ بَيْضاءَ شَحْمَة، وَيرى بَعْضُ النُّحاةِ عَدَمَ اشْتِراطِ الاتِّصالِ، وَهُوَ رَأْيٌ فيهِ تَيْسيرٌ وَتَوْسِعَةٌ، لا مانِعَ مِنَ الْأَخْذِ بِهِ، بِرَغْمِ أَنَّهُ لَيْسَ الْأَفْصَحَ. وَمِثالُ الْمَحْذوفِ الْمَعْطوفِ عَلى مَذْكور لا يُماثِلُهُ، وَإِنَّما يُقابِلُه، قِراءَةُ مَنْ قَرَأَ قَوْلَهُ تَعالى: {تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ} [5].

أمّا الشَّرطُ الثّالثُ فَهُوَ أَنْ يَكونَ الْمُضافُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَشْياءِ الَّتي تَصْلُحُ لِأَنْ تَحِلَّ مَحَلَّ الْمُضافِ الْمَحْذوفِ في إِعْرابِهِ، فَلا يَصِحُّ حَذْفُ الْمُضافِ إِذا كانَ الْمُضافُ إِلَيْهِ جُمْلَةً؛ لِأَنَّها لا تَصْلُحُ فاعِلًا، وَلا مُبْتَدأً، كالَّتي في قَوْلِهِ تَعالى: {فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ}[6]، فَالْمُضافُ إِلَيْهِ هُوَ الْجُمْلَة الْفِعْلِيَّةُ. وَالْمُضافُ هُوَ كَلِمَةُ (حين)، وَلا يَجوزُ الْحَذْفُ. فَإِذا لَمْ يَتَحَقَّقْ شَرْطٌ أَوْ أَكْثَرُ مِنَ الشُّروطِ الثَّلاثَةِ لَمْ يَصِحَّ الْحَذْفُ الْقِياسيُّ [7].

وَإِذا حُذِفَ الْمُضافُ، بَعْدَ تَحَقُّقِ الشُّروطِ الثَّلاثَةِ الْمَطْلوبَةِ جازَ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ، عَدَمُ الالْتِفاتِ عَلَيْهِ عِنْدَ عَوْدَةِ الضَّمائِرِ، وَنَحْوِها، مِمّا يَقْتَضي الْمُطابَقَةَ؛ (كالتَّعْريفِ وَالتَّنْكيرِ، وَالْإِفْرادِ، وَغَيْرِهِ ...) فَكَأَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ، وَيجْري الْكَلامُ عَلى هذا الاعْتِبارِ. وَجازَ مُراعاتُهُ، كَأَنَّهُ موجودٌ مع حَذْفِهِ. وقد اجْتَمَعَ الأمرانِ في قولِه تعالى: {وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ}[8]. وَالْأَصْلُ: "وَكَمْ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ"، فَرَجَعَ الضَّميرُ: (ها): مُؤنّثًا إِلى الْقَرْيَةِ. وَرَجَعَ الضَّميرُ: (هُمْ) مُذَكّراً لاعْتِبارِ الْمَحْذوفِ وَمُلاحَظَتِهِ. وَلا تَناقُضَ بَيْنَ الاثْنَيْنِ؛ لاخْتِلافِ الْوَقْتِ.

---

[1] الكتاب،(ج1/ 14)، وينظر، أوضح المسالك،(ج3/ 169) ، وينظر، الإنصاف في مسائل الخلاف،(ج2/ 473)، المفصل في صنعة الإعراب،(ج1/ 137).

[2] شرح الشواهد الشعرية،(ج1/ 410) ، وينظر، ديوان أبي داود الإيادي، جارية بن الحجاج، تحقيق: أحمد هاشم السامرائي، دار العصماء، سوريا–دمشق، ط1، (1431هـ/2010م)، (112).

[3] الخضري، محمد بن مصطفى: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الكتب العلمية،(ج2/ ص62)، وينظر: همع الهوامع، (ج2/521).

[4] شرح الشواهد الشعرية،(ج2/ 103).

[5] [الأنفال: 67].

[6] [الروم:17].

[7] النحو الوافي،(ج3/ 161)، بتصرّف.

[8] [الأعراف: 4].

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

وَمِنْ مُلاحَظَةِ الْمَحْذوفِ قَوْلُ حَسّانَ في مَدْحِ الغسّانيّين [1]:

يَسقونَ مَن وَرَدَ البَريصَ عليهمُ بَرَدى يُصَفَّقُ بِالرَحيقِ السَلسَل[2]

يُريدُ: ماءَ بَردى. والضَّميرُ في: (يُصَفَّقُ) مُذَكَّرٌ، إِذْ لوحِظَ في مَرْجِعِهِ الْمَحْذوفِ أَنَّهُ مُذَكَّرٌ.

وَمِنْ مُلاحَظَةِ الْمَحْذوفِ الْمُؤَنَّثِ وَعَوْدِ الضَّميرِ عَلَيْهِ مُؤَنّثًا دونَ اعْتِبارٍ لِلْمَذْكورِ قَوْلُ الشّاعِرِ [3]:

مَرَّتْ بِنا في نِسْوَةٍ خَوْلَة وَالْمِسْكُ مِنْ أَرْدانِها نافِحِه[4]

أَيْ: رائِحَةُ الْمِسْكِ فائِحَةٌ مِنْ أَكْمامِها.

وَقَدْ أَشارَ الزَّمَخْشريُّ إلى هذهِ الْقَضِيَّةِ شريطَةَ أَمْنِ اللَّبْسِ، واسْتَشْهدَ بقَوْلِه تعالى: {وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ} [5]، مُوَضِحًا أَنَّهُ لا لَبْسَ في أَنَّ الْمَسْؤولَ أَهْلُها، لا هِيَ. ويَسْتَطْردُ قائلاً: "وَلا يَقولونَ: (رَأَيْتُ هِنْدًا)، يَعْنونَ: (رَأَيْتُ غُلامَ هِنْدٍ)، وَقَدْ جاء المُلْبِسُ في الشِّعرِ قال ذو الرمة:

عشيَّةَ فرَّ الحارثيّونَ بعدما قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرُ[6]

أَيْ: ابْنُ هَوبَرٍ"[7] . ويقولُ في مَوْضِعٍ آخرَ: "وَقَدْ حُذِفَ الْمُضافُ، وَتُرِكَ الْمُضافُ إِلَيْهِ في إِعْرابِهِ في قَوْلِهِمْ ما كُلُّ سَوْداءَ تَمْرَةٌ، وَلا بَيْضاءَ شَحْمَةٌ. قالَ سيبَوَيْهِ: كَأَنَّكَ أَظْهَرْتَ كُلّ، فَقُلْتَ: وَلا كُلُّ بَيْضاءَ، قالَ أَبو دُؤاد:

أَكُلُّ امْرِئٍ تَحْسَبينَ امْرأً وَنارٍ تُوْقَدُ باللَّيْلِ نارا[8]

وَيقولونَ: ما مِثْلُ عَبْدِ اللهِ يَقولُ ذلِكَ، وَلا أَخيهِ. وَمِثْلُهُ: ما مِثْلُ أَخيكَ، وَلا أَبيكَ يَقولانِ ذاكَ. وَهُوَ في الشُّذوذِ إِضْمارُ الْجارِّ" [9].

وَجاءَ في الْمُفَصَّلِ أَنَّهُ: "مِنْ حَقِّ الْمَخْصوصِ أَنْ يُجانِسَ الْفاعِلَ. وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: {سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بَِٔايَٰتِنَا }[10]، عَلى حَذْفِ الْمُضافِ، أَيْ ساءَ مَثَلًا مَثَلُ الْقَوْمِ، وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ تَعالى: { بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بَِٔايَٰتِ ٱللَّهِ}[11]، أَيْ: مَثَلُ الَّذينَ كَذَّبوا" [12].

وفي التَّنْزِيلِ {لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ}[13]، أرادَ ولكِنَّ البِرَّ بِرُّ مَنْ آمَنَ باللهِ وهو قَوْلُ سِيبَوَيْهِ وقالَ بَعْضُهم ولَكِنَّ ذا البِرِّ مَنْ آمن بالله، قالَ ابنُ جِنّي والأَوْلُ أَجْوَدُ لأَنَّ حَذْفَ المُضافِ ضَرْبٌ من الاتِّساعِ والخَبَرُ أَوْلَى بذلِكَ من المُبْتَدَأ لأَنَّ الاتِّساعَ بالأَعْجازِ أَوْلَى منه بالصُّدُورِ [14].

---

[1] الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو: المفصل في صنعة الإعراب: تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط1، (1993م)،(ج1/134) وما بعدها.

[2] شرح الشواهد الشعرية،(ج2/ 272)، وينظر ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق: عبد مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط3، (1414هـ/ 1994م)، (ص184).

[3] المفصل في صنعة الإعراب،(ج1/ 134) وما بعدها.

[4] قائله غير معروف، ينظر ، شرح الشواهد الشعرية،(ج1/ 271)، وشرح الأشموني،(ج2/ 173).

[5] [يوسف: 82]

(6) شرح الشواهد الشعرية،(ج1/ 520)، وينظر ، ديوان ذي الرمة، أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان جدة، ط1، (1402هـ / 1982م)، (ج2/ 647).

[7] المفصل في صنعة الإعراب،(ج1/ 134) وما بعدها.

[8] شرح الشواهد الشعرية،(ج1/ 410)، وينظر ، ديوان أبي داود الإيادي، (ص112).

[9] المرجع نفسه،(ج1/134) وما بعدها.

[10] [الأعراف: 177].

[11] [الجمعة: 5].

[12] المفصل في صنعة الإعراب،(ج1/ 364)

[13] [البقرة:177].

[14] ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، (2000م)، بيروت، المحكم، (ج10/ 241)

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

كما وَرَدَ في الْمُحْكَمِ: "واليَمَامَةُ مَوضِعٌ كان اسْمُهُ جَوّا وإِنَّما سُمِّي اليَمَامَةَ باسمِ امرَأَةٍ كَانَتْ فيهِ صُلِبَتْ على بابِهِ وقولُ العَرَبِ اجْتمعَتْ أَهلُ اليَمَامَةِ أَصْلُهُ اجتَمع أَهْلُ اليَمَامَةِ ثم حُذِفَ المُضَافُ فأُنِّثَ الفِعْلُ فصارَ اجتَمعتِ اليَمَامَةُ ثم أُعِيدَ المَحْذُوفُ فَأُقِرَّ التَّأْنِيثُ الذي هو الفَرْعُ بحالِهِ فقيلَ اجتَمَعَتْ أهلُ اليَمَامَةِ"[1].

كَما تَناوَلَ اللُّغويّونَ هذهِ الْمَسْألةَ، فها هوَ الْحَمويُّ يقول: "قَوْلُهُمْ صَحَّ الْبَيْعُ، أَوْ بَطَلَ، وَنَحْوُهُ، أَيْ صِيغَةُ الْبَيْعِ، لَكِنْ لَمَّا حُذِفَ الْمُضَافُ، وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إلَيْهِ مُقَامَهُ، وَهُوَ مُذَكَّرٌ، أُسْنِدَ الْفِعْلُ إلَيْهِ بِلَفْظِ التَّذْكِيرِ"[2]. وكذا الأمْرُ الْمِصْباحُ المنيرُ: "فَقَوْلُهُمْ دِرْهَمٌ وَنِصْفُهُ الْمَعْنَى وَنِصْفُ مِثْلِهِ لَكِنْ حُذِفَ الْمُضَافُ وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إلَيْهِ مُقَامَهُ لِفَهْمِ الْمَعْنَى وَعَبَّرَ الْأَزْهَرِيُّ بِعِبَارَةٍ تُؤَدِّي هَذَا الْمَعْنَى فَقَالَ وَنِصْفُ آخَرَ وَإِنَّمَا جَازَ أَنْ يُقَالَ وَنِصْفُهُ لِأَنَّ لَفْظَ الثَّانِي قَدْ يَظْهَرُ كَلَفْظِ الْأَوَّلِ فَيُقَالُ دِرْهَمٌ وَنِصْفُ دِرْهَمٍ فَكَنَّى عَنْهُ مِثْلَ كِنَايَةِ الْأَوَّلِ وَمِثْلُهُ قَوْله تَعَالَى: { وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنۡ عُمُرِهِۦٓ} [3] وَالتَّقْدِيرُ فِي أَحَدِ التَّأْوِيلَيْنِ مَا يُطَوَّلُ مِنْ عُمُرِ وَاحِدٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِ آخَرَ غَيْرِ الْأَوَّلِ وَهَذَا قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَالتَّأْوِيلُ الثَّانِي فِي الْآيَةِ عَوْدُ الْكِنَايَةِ إلَى الْأَوَّلِ أَيْ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِ ذَلِكَ الشَّخْصِ بِتَوَالِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ[4]. وَفي قَوْلِهِ تَعالى: {يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَقُصُّونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِي وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَاۚ قَالُواْ شَهِدۡنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَاۖ وَغَرَّتۡهُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا وَشَهِدُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَنَّهُمۡ كَانُواْ كَٰفِرِينَ }[5] ، أي من إحدى القريتين "[6].

وفي "حَدِيثِ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ هَلَّا جَعَلْتَهَا (الْبِيضَ) يَعْنِي أَيَّامَ اللَّيَالِي الْبِيضِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَالْمَوْصُوفِ وَالْمُرَادُ بِهَا لَيْلَةُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ وَخَمْسَ عَشْرَةَ وَمَنْ فَسَّرَهَا بِالْأَيَّامِ وَاسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَدْ أَبْعَدَ (وَفِي حَدِيثٍ) آخَرَ (أَحَبُّ الثِّيَابِ الْبَيَاضُ)، أَيْ ذُو الْبَيَاضِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ يُقَالُ فُلَانٌ يَلْبَسُ السَّوَادَ وَالْبَيَاضَ يَعْنُونَ الْأَسْوَدَ وَالْأَبْيَضَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ"[7].

و" (الْبَانُ) ضَرْبٌ مِنْ الشَّجَرِ الْوَاحِدَةُ بَانَةٌ (وَمِنْهُ) دُهْنُ الْبَانِ (وَأَمَّا قَوْلُهُ) لَوْ قَالَ اشْتَرِ لِي بَانًا ثُمَّ اخْلِطْهُ بِمِثْقَالٍ مِنْ مِسْكٍ فَمَعْنَاهُ دُهْنُ بَانٍ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ[8]. و"فِي الْأَمْثَالِ: تَجُوعُ الْحُرَّةُ وَلَا تَأْكُلُ (ثَدْيَيْهَا) عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ أَيْ أُجْرَةَ ثَدْيَيْهَا وَرُوِيَ بِثَدْيَيْهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ يُضْرَبُ فِي صِيَانَةِ الرَّجُلِ نَفْسَهُ عَنْ خَسِيسِ مَكَاسِبِ الْأَمْوَالِ[9].

(وَقَوْلُهُ) ثُمَّ تَنْشُرُ الْمَلَائِكَةُ (سِيرَتَهُ) أَيْ صَحِيفَةَ أَعْمَالِهِ وَطَاعَاتِهِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَأَصْلُهَا حَالَةُ السَّيْرِ إلَّا أَنَّهَا غَلَبَتْ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ عَلَى أُمُورِ الْمَغَازِي وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا كَالْمَنَاسِكِ عَلَى أُمُورِ الْحَجِّ"[10].

الْمَسْأَلَةُ الرّابِعَةُ: (مِثْلُكَ) فيهِ اعْتِبارانِ: نَكِرَةٌ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعَرَبِ، وَمَعْرِفَةٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ.

---

[1] المرجع نفسه،(ج10/ 579).
[2] الحموي أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية – بيروت،(ج1/ 423).
[3] [فاطر: 11].
[4] المصباح المنير،(ج9/ 328) .
[5] [الزخرف: 31].
[6] المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم،(ج1/ 133).
[7] أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي: المغرب في ترتيب المعرب،(ج1/ 55).
[8] المغرب في ترتيب المعرب،(ج1/ 57) .
[9] المرجع نفسه،(ج1/ 66).
[10] المرجع نفسه،(ج3/ 120).

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

بادِئَ بَدْءٍ أَوَدُّ الإشارَةَ إلى أنَّ (الْمِثْلَ) في مَعاجِمِ اللُّغَةِ "يُسْتَعْمَلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ، بِمَعْنَى الشَّبِيهِ، وَبِمَعْنَى نَفْسِ الشَّيْءِ، وَذَاتِهِ، وَزَائِدَةٍ، وَالْجَمْعُ أَمْثَالٌ، وَيُوصَفُ بِهِ الْمُذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ وَالْجَمْعُ فَيُقَالُ هُوَ وَهِيَ وَهُمَا وَهُمْ وَهُنَّ مِثْلُهُ. وَفِي التَّنْزِيلِ {أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا} [1]، وَخَرَّجَ بَعْضُهُمْ عَلَى هَذَا قَوْلِه تَعَالَى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ } [2]، أَيْ لَيْسَ كَوَصْفِهِ شَيْءٌ، وَقَالَ هُوَ أَوْلَى مِنْ الْقَوْلِ بِالزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّهَا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، وَقِيلَ فِي الْمَعْنَى لَيْسَ كَذَاتِهِ شَيْءٌ، كَمَا يُقَالُ: مِثْلُكَ مَنْ يَعْرِفُ الْجَمِيلَ، وَمِثْلُكَ لَا يَعْرِفُ كَذَا، أَيْ أَنْتَ تَكُونُ كَذَا، وَعَلَيْهِ قَوْلِه تَعَالَى: {كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ} [3]،أَيْ كَمَنْ هُوَ، وَمِثَالُ الزِّيَادَةِ: {فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ} [4] أَيْ بِمَا قَالَ ابْنُ جِنِّي فِي الْخَصَائِصِ قَوْلُهُمْ: مِثْلُكَ لَا يَفْعَلُ كَذَا، قَالُوا: مِثْلُ زَائِدَةٌ، وَالْمَعْنَى أَنْتَ لَا تَفْعَلُ كَذَا، قَالَ: وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى كَذَلِكَ، إلَّا أَنَّهُ عَلَى غَيْرِ هَذَا التَّأْوِيلِ الَّذِي رَأَوْهُ مِنْ زِيَادَةِ مِثْلٍ، وَإِنَّمَا تَأْوِيلُهُ أَنْتَ مِنْ جَمَاعَةٍ، شَأْنُهُمْ كَذَا؛ لِيَكُونَ أَثْبَتَ لِلْأَمْرِ إذَا كَانَ لَهُ فِيهِ أَشْبَاهٌ وَأَضْرَابٌ، وَلَوْ انْفَرَدَ هُوَ بِهِ لَكَانَ انْتِقَالُهُ عَنْهُ غَيْرَ مَأْمُونٍ، وَإِذَا كَانَ لَهُ فِيهِ أَشْبَاهٌ كَانَ أَحْرَى بِالثُّبُوتِ وَالدَّوَامِ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ: وَمِثْلِي لَا تَنْبُو عَلَيْكَ مَضَارِبُهُ [5].

فابْنُ هِشامٍ، يَرى أنّ (مِثْل) نَكِرَةٌ مُوْغِلَةٌ في الإبْهامِ، ولَيْسَ أدلّ عَلى ذلِكَ مِنْ أنَّ الإضافَةَ إلَيْها لا تُفيدُ تَعْريفًا، إنَّما تَخَصُّصًا. وَكذلِكَ الأمْرُ وَرَدَ في الأُصول، فَقَدْ نُخْبِرُ "بِالنَّكِرَةِ عَنِ النَّكِرَةِ إذا كانَ فيهِ فائِدَةٌ، وَذلِكَ قَوْلُكَ: ما كانَ أَحَدٌ مِثْلَكَ، وَلَيْسَ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْكَ، وَما كانَ رَجُلٌ قائِمًا مَقامَكَ، وَإنَّما صَلُحَ هذا هُنا؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: (رَجُل) في مَوْضِعِ الْجَماعَةِ، إذا جَعَلوا رَجُلًا رَجُلًا، يَدُلُّكَ عَلى ذلِكَ قَوْلُكَ: ما كانَ رَجُلانِ أَفْضَلَ مِنْهُما، وَالْمَعْوَلُ في هذا الْبابِ وَغَيْرِهِ عَلى الْفائِدَةِ". [6] حتّى إنْ "قُلْتَ: ما كانَ أَحَدٌ مِثْلَكَ، وَما كانَ مِثْلَكَ أَحَدٌ، فَكُلُّها نَكِراتٌ؛ لِأَنَّ (مِثْل وَشِبْه) يَكُنَّ نَكِراتٍ، وَإنْ أُضِفْنَ إلى الْمَعارِفِ؛ لِأَنَّهُنَّ لا يُخَصِّصْنَ شَيْئًا بِعَيْنِهِ؛ لِأَنَّ الْأَشْياءَ تَتَشابَهُ مِنْ وُجوهٍ، وَتَتَنافى مِنْ وُجوهٍ، فَإنْ أَرَدْتَ (بِمِثْلِكَ) الْمَعْروف(بِشَبَهِكَ) خاصَّةً، كانَ مَعْرِفَةً كَأَخيكَ، وَتَقولُ: ماكانَ في الدّارِ أَحَدٌ مِثْلُ زَيْدٍ، إذا جَعَلْتَ (في الدّارِ) الْخَبَرَ، وَإنْ جَعَلْتَ (في الدّارِ) لَغْوًا نَصَبْتَ الْمِثْلَ، قالَ اللهُ تَعالى: {وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ } [7]. ويُؤَكِّدُ ابْنُ السَّرّاجِ رَأْيَهُ قائلًا: "وَاعْلَمْ أَنَّ مِنَ الْأَسْماءِ مُضافاتٍ إلى مَعارِفَ، وَلَكِنَّها لا تَتَعَرَّفُ بِها؛ لِأَنَّها لا تَخُصُّ شَيْئًا بِعَيْنِهِ، فَمِنْ ذلِكَ: مِثْلُكَ، وَشَبَهُكَ، وَغَيْرُكَ، تَقولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ، وَبِرَجُلٍ شَبَهِكَ، وَبِرَجُلٍ غَيْرِكَ، فَلَوْ لَمْ يَكُنَّ نَكِراتٍ ما وُصِفَ بِهِنَّ نَكِرَةٌ، وَإنَّما نَكَّرَهُنَّ مَعانيهِنَّ، أَلا تَرى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: مِثْلُكَ جازَ أَنْ يَكونَ (مِثْلُكَ) في طولِكَ، أَوْ لَوْنِكَ، أَوْ في عِلْمِكَ، وَلَنْ يُحاطَ بِالْأَشْياءِ الَّتي يَكونُ بها الشَّيْءُ مِثْلَ الشَّيْءِ؛ لِكَثْرَتِها، وَكَذلِكَ شَبَهُكَ، وَأَمّا غَيْرُكَ فَصار نَكِرَةً؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِثْل الشَّيْءِ عَداكَ فَهُوَ غَيْرُكَ، فَإنْ أَرَدْتَ بِمِثْلِكَ وَشَبَهِكَ الْمَعْروفِ بِشَبَهِكَ؛ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ، وَأَمّا شَبيهُكَ؛ فَمَعْرِفَةٌ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ كَما اسْتُعْمِلَ (شَبَهُكَ) الْمَعْروفُ بِأَنَّهُ يُشْبِهُكَ، وَتَقولُ: هذا واقِفًا زَيْدٌ، وَهذا واقِفًا رَجُلٌ، فَتَنْصِبُ (واقِفًا) عَلى الْحالِ، وَإنْ شِئْتَ رَفَعْتَ؛ فَقُلْتَ: هذا واقِفٌ رَجُلٌ، فَتَجْعَلُ (واقِفٌ) خَبَرَ (هذا)، و(رَجُل) بَدلًا مِنْهُ، وَكَذلِكَ زَيْدٌ، وما أَشْبَهَهُ[8].

وَتَقولُ: هذا مِثْلُكَ واقِفٌ، وَهذا غَيْرُكَ مُنْطَلِقٌ؛ لِما خَبَّرْتُكَ بِهِ مِنْ نَكِرَةِ (مِثْلِكَ وَغَيْرِكَ)، وَقَدْ يَجوزُ أَنْ تَنْصِبَ؛ فَيَكونُ النَّصْبُ أَحْسَنَ فيها مِنْهُ في سائِرِ النَّكِراتِ؛ لِأَنَّها في لَفْظِ الْمَعارِفِ. وَإنْ كانَتْ نَكِراتٍ فَيَقولُ: هذا مِثْلُكَ مُنْطَلِقًا، وَهذا حَسَنُ الْوَجْهِ قائِمًا، وَقَدْ عَرَّفْتُكَ أَنَّ (حَسَنَ الْوَجْهِ) نَكِرَةٌ، وَلِذلِكَ جازَ دُخولُ الْأَلِفِ واللّامِ عَلَيْهِ، وَأَفْضَلُ مِنْكَ، وَخَيْرٌ مِنْكَ نَكِرَةٌ أَيْضًا، إلّا أَنَّهُ أَقْرَبُ إلى الْمَعْرِفَةِ مِنْ حَسَنٍ وَفاضِلٍ فَتَقولُ: هذا أَفْضَلُ مِنْكَ قائِمًا، فَإنْ قُلْتَ: (زَيْدٌ هذا)، فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ، وَهَذا خَبَرُهُ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ تَبْدَأَ (بِهذا)؛ لِأَنَّ الْأَعْرَفَ

---

[1] [المؤمنون:47].
[2] [الشورى: 11].
[3] [الأنعام: 22].
[4] [البقرة: 137].
[5] المصباح المنير، مرجع سابق،(ج8/ 373)
[6] ابن السراج النحوي، محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط3، (1988م)،(ج1/ 84).
[7] المرجع نفسه،(ج1/ 85) .
[8] الأصول في النحو، (ج153/1).

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

أَوْلى بِأَنْ يَكونَ مُبْتَدأً، فَإِنْ قُلْتَ: زَيْدٌ هذا عالِمٌ، جازَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ، فَالرَّفْعُ عَلى أَنْ تَجْعَلَ (هذا) مَعْطوفًا عَلى (زَيْد) عَطْفَ الْبَيانِ، وَتَرْفَع (عالِمًا) بِأَنَّهُ خَبَرُ الابْتِداءِ، وَإِنْ جَعَلْتَ (هذا) خَبَرًا لِزَيْدٍ نَصَبْتَ (عالِمٍ) عَلى الْحالِ"[1].

وَيَبْدوأَنَّ الأَنْباريَّ يَتَّجِهُ صَوْبَ التَّعْريفِ؛ فَهُوَ لا يُسلِّمُ بِزِيادَةِ الكافِ في قَوْلِهِ تَعالى:{لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ }[2]؛ "لِأَنَّ مِثْلَهُ، ههُنا، بِمَعْنى هُوَ، فَكَأَنَّهُ قالَ: (لَيْسَ كَهُوَ شَيْءٌ)، وَالْمِثْلُ يُطْلَقُ في كَلامِ الْعَرَبِ، وَيُرادُ بِهِ ذاتُ الشَّيْءِ، يَقولُ الرَّجُلُ مِنْهُمْ: (مِثْلي لا يَفْعَلُ هذا)، أَيْ أَنا لا أَفْعَلُ هذا، و(مِثْلي لا يَقْبَلُ مِنْ مِثْلِكِ)، أَيْ: أَنا لا أَقْبَلُ مِنْكَ، قالَ الشّاعِرُ [3]:

يا عاذِلي دَعْني مِنْ عَذْلِكا مِثْلي لا يقْبَلُ مِنْ مِثْلِكا" [4]

وَقَدْ جُعِلَتِ الْأَلْفاظُ، كَما يَرى ابْنُ جِنّيْ، "أَدِلَّةً عَلى إِثْباتِ مَعانيه، لا عَلى سَلْبِها، وَإِنَّما الَّذي يَدُلُّ عَلى زِيادَةِ اللاّمِ هُوَ كَوْنُهُ مُبْهَمًا، لا مَخْصوصًا، أَلا تَرى أَنَّكَ لا تَفْصِلُ بَيْنَ مَعْني قَوْلِكَ: (إِنّي لَأَمُرُّ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ، وَإِنّي لَأَمُرُّ بِالرَّجُلِ مِثْلِكَ)، في كَوْنِ كُلِّ واحِدٍ مِنْهُما مَنْكورًا، غَيْرَ مَعْروفٍ، وَلا مُوْمَأٍ بِهِ إِلى شَيْءٍ بِعَيْنِهِ، فَالدِّلالَةُ، أَيْضًا، مِنْ هذا الْوَجْهِ، كَما تَرى، مَعْنَوِيَّةٌ، كَما أَنَّ إِرادَةَ الْخَليلِ اللاّمَ في (مِثْلِكَ) إِنَّما دَعا إِلَيْها جَرْيُهُ صِفةً عَلى شَيْءٍ، هُوَ في اللَّفْظِ مَعْرِفَةٌ، فَالدِّلالَتانِ، إِذًا، كِلْتاهُما مَعْنَوِيَّتان"[5].

ويَقولُ سيبَوَيْهِ: "لَوْ قالَ: ما كانَ مِثْلُكَ أَحَدًا، أَوْ ما كانَ زَيْدٌ أَحَدًا كانَ ناقِصًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ عُلِمَ أَنَّهُ لا يَكونُ زَيْدٌ وَلا مِثْلُهُ إِلاّ مِنَ النّاسِ. وَلَوْ قُلْتَ: ما كانَ مِثْلَكَ الْيَوْمَ أَحَدٌ فَإِنَّهُ يَكونُ أَنْ لا يَكونَ في الْيَوْمِ إِنْسانٌ عَلى حالِهِ، إِلاّ أَنْ تَقولَ: ما كانَ زَيْدٌ أَحَدًا، أَيْ مِنَ الْأَحَدَيْنِ. وَما كانَ مِثْلَكَ أَحَدٌ عَلى وَجْهِ تَصْغيرِهِ، فَتَصيرُ كَأَنَّكَ قُلْتَ: ما ضَرَبَ زَيْدٌ أَحدًا، وَما قَتَلَ مِثْلُكَ أَحَدًا" [6].

وَمِنَ النَّعْتِ أَيْضًا: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ، فَمِثْلُكَ نَعْتٌ عَلى أَنَّكَ قُلْتَ: هُوَ رَجُلٌ كَما أَنَّكَ رَجُلٌ، وَيَكونُ نَعْتًا، أَيْضًا، عَلى أَنَّهُ لَمْ يَزِدْ عَلَيْكَ، وَلَمْ يَنْقُصْ عَنْكَ في شَيْءٍ مِنَ الْأُمورِ. وَمِثْلُهُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ، أَيْ صورَتُهُ شَبيهَةٌ بِصورَتِكَ، وَكَذلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَرْبِكَ وَشِبْهِكَ. وَكَذلِكَ نَحْوِكَ، يَجْرينَ في الْمَعْنى وَالْإِعْرابِ مَجْرًى واحِدًا، وَهُنَّ مُضافاتٌ إِلى مَعْرِفَةٍ صِفاتٌ لِنَكِرَةٍ.

" وَيونُسُ يَقولُ:هذا مِثْلُكَ مُقْبِلًا، وَهذا زَيْدٌ مِثْلُكَ، إِذا قَدَّمَهُ جَعَلَهُ مَعْرِفَةً، وَإِذا أَخَّرَهُ جَعَلَهُ نَكِرَةً. وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُوافِقُهُ عَلى ذلِكَ". وَمِنْهُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَرٍّ مِنْكَ، فَهُوَ نَعْتٌ، عَلى أَنَّهُ نَقَصَ أَنْ يَكونَ مِثْلَهُ. وَمِنْهُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٍ مِنْكَ، فَهُوَ نَعْتٌ، عَلى أَنَّهُ زادَ عَلى أَنْ يَكونَ مِثْلَهُ. وَمِنْهُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ، فَغَيْرُكَ نَعْتٌ، يُفْصَلُ بِهِ بَيْنَ مَنْ نَعَتَهُ بِغَيْر، وَبَيْنَ مَنْ أَضَفْتَها إِلَيْهِ؛ حَتّى لا يَكونَ مِثْلَهُ، أَوْ يَكونَ مَرَّ بِاثْنَيْنِ. وَمِنْهُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ آخَرَ، (فَآخَرُ)، نَعْتٌ عَلى نَحْوِ غَيْر. وَمِنْهُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ، نَعَتَّ الرَّجُلَ بِحَسَنٍ وَجْهُهُ، وَلَمْ تَجْعَلْ فيهِ الْهاءَ، هِيَ إِضْمارُ الرَّجُلِ، كَما تَقولُ: حَسَنٌ وَجْهُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذا قيلَ حَسَنُ الْوَجْهِ عُلِمَ أَنَّهُ لا يَعْني مِنَ الْوُجوهِ إِلاّ وَجْهَهُ.

يَقولُ الشّاعِرُ [7]:

يا رُبَّ مِثْلِكِ في النِّساءِ غَريرَةٌ بَيْضاءُ قَدْ مَتَّعْتُها بِطَلاقِ[8]

فَرُبَّ لا يَقَعُ بَعْدَها إِلاَ نَكِرَة، فَذلِكَ يَدُلُّكَ عَلى أَنَّ (مِثْلَكَ) نَكِرَةٌ. وَمِنْ ذلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ: لي عِشْرونَ مِثْلُهُ، وَمِائَةٌ مِثْلُهُ، فَأَجْرَوْا ذلِكَ بِمَنْزِلَةِ عِشْرينَ دِرْهَمًا وَمِائَةَ دِرْهَمٍ... وَزَعَمَ يونُسُ أَنَّهُ يَقولُ: عِشْرونَ غَيْرُكَ، عَلى قَوْلِهِ عِشْرونَ مِثْلُكَ. وَزَعَمَ يونُسُ وَالْخَليلُ، –رَحِمَهُما اللهُ–، أَنَّ الدِّرْهَمَ لَيْسَتْ نَكِرَةً؛ لِأَنَّهُمْ يَقولونَ: مِائَةُ الدِّرْهَمِ الَّتي تَعْلَمُ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ عَبْدُ اللهِ. وَزَعَمَ يونُسُ وَالْخَليلُ أَنَّ هذِهِ الصِّفاتِ الْمُضافَةِ إِلى

---

[1] الأصول في النحو، مرجع سابق،(ج1/ 153–154).

[2] [الشورى:11].

[3] شرح الشواهد الشعرية،(ج2/ 191).

[4] أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر – دمشق،(ج1/ 301) .

[5] أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، عالم الكتب – بيروت، تحقيق، محمد علي النجار،(ج3/ 100) .

[6] الكتاب،(ج1/ 11–12) .

[7] الفروق اللغوية،(ج293/1).

[8] شرح الشواهد الشعرية،(ج2/ 173) .

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

الْمَعْرِفَةِ، الَّتي صارَتْ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ، قَدْ يَجوزُ فيهِنَّ كُلِّهِنَّ أَنْ يَكونَ مَعْرِفَةً، وَذلِكَ مَعْروفٌ في كلامِ الْعَرَبِ. يَدُلُّكَ عَلى ذلِكَ أَنَّهُ يَجوزُ لَكَ أَنْ تَقولَ: مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللهِ ضارِبِكَ، فَجَعَلْتَ ضارِبَكَ بِمَنْزِلَةِ صاحِبِكَ. وَزَعَمَ يونُسُ أَنَّهُ يَقولُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ مِثْلِكِ، إِذا أَرادوا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْمَعْروفِ بِشِبْهِكَ، فَتَجْعَلُ مِثْلَكَ مَعْرِفَةً. وَيَدُلُّكَ عَلى ذلِكَ قَوْلُهُ: هذا مَثَلُكَ قائِمًا، كَأَنَّهُ قالَ: هذا أَخوكَ قائِمًا. إِلاّ حَسَنُ الْوَجْهِ؛ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ رَجُل، لا يَكونُ مَعْرِفَةً. وَذاكَ أَنَّهُ يَجوزُ لَكَ أَنْ تَقولَ: هذا الْحَسِنُ الْوَجْهِ، فَيصيرُ مَعْرِفَةً بِالْأَلِفِ واللاّمِ، كَما يصيرُ الرَّجُلُ مَعْرِفَةً بِالْأَلِفِ واللاّمِ، وَلا يَكونُ مَعْرِفَةً إِلاّ بِهِما [1].

وَأَمّا قَوْلُهُمْ: مَرَرْتُ بِغَيْرِكَ مِثْلِكَ، وَبِغَيْرِكَ خَيْرٍ مِنْكَ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ خَيْرٍ مِنْكَ؛ لِأَنَّ غَيْرَكَ وَمِثْلَكَ وَأَخواتَها يَكُنَّ نَكِرَةً، وَمَنْ جَعَلَها مَعْرِفَةً قالَ: مَرَرْتُ بِمِثْلِكِ خَيْرًا مِنْكَ، وَإِنْ شاءَ خَيْرٍ مِنْكَ عَلى الْبَدَلِ. وَهذا قَوْلُ يونُسَ وَالْخَليلِ رَحِمَهُما اللهُ [2].

- الْمَسْأَلَةُ الْخامِسَةُ: ما لا يَنْصَرِفُ، يَكونُ في النّونِ اعْتِبارانِ، مِثْلُ (حَسّان وَشَيْطان...).

كَلِمَةُ (الشَّيْطان) لُغَةً لَها جَذْرانِ لُغَوِيّانِ: فَهِيَ إِمّا أَنْ تَكونَ مُشْتَقَّةً مِنْ (شَطَنَ)؛ بِمَعْنى: بَعُدَ عَنِ الْحَقّ، والشّاطِنُ[3]: الْخَبيثُ، وَتَشَيْطَنَ الرَّجُلُ: إِذا صارَ كَالشَّيْطانِ، وَفَعَلَ فِعْلَهُ، وَمِنْهُ الشَّيْطَنَةُ، وَهِيَ مَرْتَبَةٌ كُلِّيَّةٌ عامَّةٌ لِمَظاهِرِ الاسْمِ الْمُضِلّ، وَعَلى هذا الاشْتِقاقِ تَكونُ كَلِمَةُ (شَيْطانٌ)، بِزِنَةِ (فَيْعالٌ) مَصْروفةً؛ لِأَنَّ النّونَ أَصْلِيَّةٌ، يقول: يَقولُ ابْنُ سيده [4]: "وَالشَّيْطانُ فَيْعال، مِنْ شَطَنَ، إِذا بَعُدَ فيمَنْ جَعَلَ النُّونَ أَصْلًا، وَقَوْلُهُمْ: الشَّياطِينُ دَليلٌ عَلى ذلِكَ". وَإِمّا أَنْ تَكونَ مُشْتَقَّةً مِنَ الْفِعْلِ (شاطَ)؛ بِمَعْنى: احْتَرَقَ مِنَ الْغَضَبِ، فَهُوَ مِنْ: شاطَ يَشيطُ: إِذا لَفَحَتْهُ النّارُ؛ فَاحْتَرَقَ، أَوْ هَلَكَ؛ مِثْلُ (هَيْمانُ) و(غَيْمانُ)؛ مِنْ هامَ، وَغامَ، وَعَلى هذا الاشْتِقاقِ يَكونُ عَلى وَزْنِ فَعْلانَ، مَمْنوعٌ مِنَ الصَّرْفِ؛ لِأَنَّ النّونَ فيه زائِدَةٌ [5]. والرَّأْيُ الْأَرْجَحُ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ (شَطَنَ)؛ وَذلِكَ لِأَنَّها أَقْرَبُ إِلى وَصْفِ أَعْمالِ الشَّياطينِ الَّتي تَهْدِفُ إِلى إِبْعادِ النّاسِ عَنِ اتِّباعِ الْحَقّ.

وَيُطْلَقُ الشَّيْطانُ مِنْ ناحِيَةِ الاصْطِلاحِ عَلى: كُلِّ مُتَمَرِّدٍ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ والدّوابِّ[6]، وَعَلَيْهِ يُصْبِحُ مَفْهومُ الشَّيْطانِ صِفَةً يُمْكِنُ أَنْ يَتَّصِفَ بِها أَيُّ امْرِئٍ يَسْلُكُ طَريقَ الشَّرِّ وَالشَّيْطَنَةِ.

غايَةُ الْقَوْلِ أَنَّ كَلِمَةَ (شَيْطان) على وَزْن (فَيْعال) مَصْروفَةٌ إِنْ كانتِ النّونُ أَصْلِيَّةً، وَمَمْنوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ إِنْ كانَتْ زائِدَةً، وَلكِنْ لَيْسَ لِأَنَّها اسْمُ عَلَمٍ انْتهى بألفٍ ونونٍ زائدتَيْنِ؛ إِنّما لأَنَّهُ صِفَةٌ عَلى وَزْنِ فَعْلان، وذلك لِمنِ اكتفى بانتفاء فعلانة(7)، وَلَيْسَ شَرْطًا وُرودُ فَعْلى، فَبَعْضُ النُّحاةِ وَعَلى رَأْسِهِمْ سيبَوَيْهِ وَالْجُمْهور، يَرَوْنَ أَنَّ سَبَبَ الْمَنْعِ في مِثْلِ هذِهِ الْأَسْماءِ هُوَ الْوَصْفِيَّةُ وَزِيادَةُ الْأَلِفِ وَالنّونِ، وهذا بِخِلافِ الْكوفيّين.

---

(1) الكتاب،(ج1/ 85-87).
(2) المرجع نفسه،(ج1/ 92) .
(3) لسانُ العرب،(ج13/ 237) ، (ش ط ن).
(4) المحكم والمحيط الأعظم، مرجع سابق،(ج8/ 17)
(5) لسانُ العرب، مرجع سابق،(ج13/ 237)، (ش ط ن).
(6) المصباح المنير، مرجع سابق،(ج5/ 14).
(7) حاشية الصبّان،(ج1/ 1615) ، وينظر، شرح الرضي على الكافية،(ج1/158-160).

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

وَعَلى هذا فَإِنَّ الشَّيْطانَ إِذا أُرِيدَ بِهِ الْجِنْسُ فَلَهُ مَعْنَيان: مَعْنًى خاصٌّ، وَمَعْنًى عامٌّ. فَأَمّا الْخاصُّ؛ فَيُرادُ بِهِ إِبْليسُ وَذُرِّيَتُهُ الْمَخْلوقونَ مِنَ النّار، وَالَّذينِ لَهُمُ الْقُدْرَةُ عَلى التَّشَكُّلِ، وَهُمْ يَتَناكَحونَ، وَيَتَناسَلونَ، وَيَأْكُلونَ، وَيَشْرَبونَ، وَهُمْ مُحاسَبونَ عَلى أَعْمالِهِمْ في الآخِرَةِ، مَطْبوعونَ بِفِطْرَتِهِمْ عَلى الْوَسْوَسَةِ وَالْإِغْواءِ [1].

وَأَمّا الْمَعْنى الْعامُّ؛ فَيُرادُ بِهِ كُلُّ مَخْلوقٍ عاتٍ مُتَمَرِّدٍ مِنَ الْإِنْسِ، وَالْجِنِّ، وَالدّوابِّ. قالَ تَعالى: { شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ}[2].

وقَدْ وَرَدَ عِنْدَ الْعَرَبِ قَديماً كَلِمَةُ شَيْطان عَلى أَنّها عَلَمٌ: وَأَبو الشَّغْب العَبْسِيّ واسْمُه عِكْرِشَةُ بْنُ أَرْبَدَ بْنِ عُرْوَةَ بْنِ مِسْحَلِ بْنِ شَيْطَانَ بْنِ جَذِيم [3].

يقولُ طُفَيْل الغَنَويّ:

وقد مَنَّتِ الحَذْواءُ مَنًّا عَلَيْهِمُ وشَيْطانُ إِذْ يَدعوهُمُ ويُثَوِّبُ [4]

قالَ الْأَعْلَمُ في نُكَتِهِ في تَفْسيرِ كِتابِ سيبَوَيْهِ: "وَذَكَرَ فَيْعَال، فَقالَ: شَيْطانٌ، فَجَعَلَ النّونَ أَصْلِيَّةً، وَجَعَلَهُ مُشْتَقًّا مِنْ شَطَنَ، وَمَعْناهُ: الْبُعْدُ، كَأَنَّهُ الْمُبْعِدُ في الشَّرِّ. وَقالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ فَعْلانُ مِنْ شاطَ يَشيطُ، وَمَعْناهُ هَلَكَ. فَكَأَنَّهُ الْهالِكُ خَبَثًا وَتَمَرُّدًا"[5].

وَقَدْ جاءَ في الْأُصولِ أَنَّ "شَيْطان إِنْ كانَ مِنَ التَّشَيْطُنِ صَرَفْتَهُ، وَإِنْ كانَ مِنْ شَيَّطَ، لَمْ تَصْرِفْهُ، وَقالَ سيبوَيْهِ: سَأَلْتُ الْخَليلَ عَنْ رُمّانَ فَقالَ: لا أَصْرِفُهُ، وَأَحْمِلُهُ عَلى الْأَكْثَرِ، إِذا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنًى يُعْرَفُ، يَعْني أَنَّهُ إِذا سُمّيَ لَمْ يَصْرِفْهُ في الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُ لا يَدْري مِنْ أَيِّ شَيْءٍ اشْتِقاقُهُ، فَحَمَلَهُ عَلى الْأَكْثَرِ، وَالْأَكْثَرُ زِيادَةُ الْأَلِفِ وَالنّونِ قالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ سَعْدانَ ومَرْجانَ، فَقالَ: لا أَشُكُّ في أَنَّ هَذِهِ النّونَ زائِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ في الْكَلامِ مِثْل: سِرداحَ، وَلا فَعْلالٍ إِلاّ مُضَعَّفًا، وَلَوْ جاءَ شَيْءٌ عَلى مِثال جَنْجَانَ لَكانَتِ النّونُ عِنْدَنا بِمَنْزِلَةِ نونِ مُرّانَ، إِلاّ أَنْ يَجيءَ أَمْرٌ يُبَيِّنُ، أَوْ يَكْثُرُ في كَلامِهِم فَيَدَعوا صَرْفَهُ، قالَ أَبو الْعَبّاسِ: صُرْفُ جَنْجان؛ لِأَنَّ الْمُضاعَفَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ، بِمَنْزِلَةِ خَضْخاضٍ، وَنَحْوِهِ، فَأَمّا غَوْغاءُ، فَيُخْتَلَفُ فيها، فَمِنْهُم مَنْ يَجْعَلُها كَخَضْخاضٍ، فَيَصْرِفُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُها بِمَنْزِلَةِ عَوْراءَ فَلا يَصْرِفُ" [6].

والشَّيْطانُ مَعْروفٌ، وَكُلُّ عاتٍ مِنَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ والدّوابِّ شَيْطانٌ. قالَ جَريرٌ:

أَيّامَ يَدْعُونَني الشَّيْطانَ مِنْ غَزَلٍ وَهُنَّ يَهْوَيْنَني إِذْ كُنْتُ شَيْطانا[7]

وَالْعَرَبُ تُسمّي الْحَيَّةَ شَيْطاناً. وَقالَ الشاعِرُ يَصِفُ ناقَتَهُ:

تُلاعِبُ مَثْنى حَضْرَميٍّ كَأَنَّهُ تَعَمُّجُ شَيْطانٍ بذي خِرْوَعٍ قَفْرِ[8]

يَقولُ سيبَوَيْهِ: "شَيْطانٌ إِنْ أَخَذْتَهُ مِنَ التَّشَيْطُنِ، فَالنّونُ، عِنْدَنا، في مِثْلِ هذا مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ، إِذا كانَ لَهُ فِعْلٌ يَثْبُتُ فيه النّون. وَإِنْ جَعَلْتَ دَهْقانَ مِنَ الدَّهَقِ، وَشَيْطانَ مِنْ شَيَّطَ لَمْ تَصْرِفْهُ [9].

(1) دائرة المعارف القرن العشرين،(ج2/ 332).

(2) [الأنعام: 112] .

(3) تاج العروس،(ج1/ 636) .

(4) المرجع نفسه،(ج1/ 490) ، لم أعثر على البيت في الديوان نفسه.

(5) الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان، النّكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،(ج2/ 1160) ، وينظر الكتاب،(ج4/ 260) ، والمنصف،(ج1/ 135)، والممتع (98، 261 – 262).

(6) الأصول في النحو،(ج2/ 86) .

(7) ديوان جرير، محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط3،(ج1/ 165) .

(8) الصّحاح،(ج1/ 165).

(9) الكتاب لسيبويه،(ج1/221).

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

وَمِنْ هُنا فَإِنَّ "كُلَّ عَلَمٍ في آخِرِهِ أَلِفٌ وَنونٌ مَزيدَتانِ عَلى أَيِّ وَزْنٍ كانَ، فَإِنَّهُ لا يَنْصَرِفُ لِلتَّعْريفِ وَالزِّيادَتَيْنِ الْمُضارِعَتَيْنِ لِأَلِفَيِ التَّأْنيث، وَذلِكَ نَحْوُ: (مَرْوان) وَ(غَطَفان) وَ(إِصْفَهان). فَإِنْ نُكِّرَ انْصَرَفَ؛ فَإِنْ دَلَّ دَليلٌ عَلى أَنَّ النّونَ مِنْ أَصْلِ الْكَلِمَةِ كانَ الاسْمُ مُنْصَرِفًا، كَـ(حَسَّانَ) مِنَ الْحُسْنِ، وَ(سَمَّان) مِنَ السّمْنِ، وَ(تَبّان) مِنَ التِّبْن، وَ(عَلّانَ) مِنَ الْعَلَنِ، وَ(شَيْطانَ) [1]مِنَ الشَّطْنِ أَيْ: بَعُدَ. فَوَزْنُها عَلى (فَيْعال). وَإِنْ كانَ (حَسَّانُ) مِنَ الْحِسِّ، وَ(سَمّان) مِنَ السَّمِّ، و(تَبّان) مِنَ التَّبِّ، وَهُوَ الْخُسْرانُ، و(عَلَّان) من العَلِّ، إذا شَرِبَ ثانيًا، وَ(شْيطانَ) مِنْ شَاطَ إِذا الْتَهَبَ؛ فَالنّونُ زائِدَةٌ، وَوَزْنُهُ (فَعْلان)، فَلا يَنْصَرِفُ. وَقَدْ جاءَتْ أَلْفاظٌ تَحْتَمِلُ نونُها الْأَصالَةَ، فَتَكونُ مَصْروفَةً، إِذا سَمَّيْتَ بِها، وَتَحْتَمِلُ الزِّيادَةَ، فَلا تُصْرَفُ، نَحْوُ: حَسّانَ، وَقَبّانَ، فَهُما إِمّا مِنَ الْحُسْنِ وَالْقَبْنِ، فَيُصْرَفانِ، وَإِمّا مِنَ الْحِسِّ وَالْقَبِّ فَلا يُصْرَفانِ، وَكَذا نَحْوُ: شَيْطانَ وَرُمّانَ [2].

- الْمَسْأَلَةُ السّادسة: الْأَثَرُ الْمَعْنَوِيُّ لِلْإِضافَةِ وَمَواقِعه، فيه اعْتِباران، مِنْ حَيْثُ الاتِّصالُ والانْفِصالُ:

لِلْإِضافَةِ أَثَرٌ مَعْنَوِيٌّ، فيه اعْتِبارانِ، مِنْ حَيْثُ الاتِّصالُ والانْفِصالُ؛ فَالْمُضافُ إِنْ أُضيفَ إِلى نَكِرَةٍ؛ فَإِنَّ لِهذِهِ الْإِضافَةِ أَثَرًا مَعْنَوِيًّا، يَتَمَثَّلُ في التَّخْصيصِ، إِذْ يُصْبِحُ الاسْمُ الْمُضافُ مُخَصَّصًا، أَمّا إِنْ كانَ الْمُضافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً؛ فَإِنَّ الاسْمَ الْمُضافَ سَيَكْتَسِبُ تَعْريفًا في هذِهِ الْحالَةِ، "ما لَمْ يُوْجِبْ تَأَوُّلَهُ بِنَكِرَةٍ وُقوعُهُ مَوْقِعَ ما لا يَكونُ مَعَهُ مَعْرِفَةً، أَوْ عَدَمُ قَبولِهِ تَعْريفًا؛ لِشِدَّةِ إِبْهامِهِ كَـ (غَيْر)، و(مِثْل)، و(حَسْب)، أَوْ تَكُنْ إِضافَتُهُ غَيْرَ مَحْضَةٍ وَلا شَبيهَةٍ بِمَحْضَةٍ؛ لِكَوْنِهِ صِفَةَ مَجْرورِها مَرْفوعٌ بِها في الْمَعْنى، أَوْ مَنْصوبٌ، وَلَيْسَ مِنْ هذا الْمَصْدَرِ الْمُضافُ إِلى مَرْفوعِهِ، أَوْ مَنْصوبِهِ"[3]، وَيرى ناظر الجيش في شَرْحِ التَّسهيلِ أَنّ هذا خلافٌ لابْنِ بَرهان، وَلا أَفْعَلُ التَّفْضيلِ، وَلا الاسْمُ الْمُضافُ إِلى الصِّفَةِ؛ خِلافًا لِلْفارِسِيّ، فناظرُ الجيشِ يرى أَنَّ "إِضافَةَ الْمَصْدَرِ، وَأَفْعَلِ التَّفْضيلِ مَحْضَةٌ، وَإِضافَةُ الاسْمِ إِلى الصِّفَةِ شَبيهَةٌ بِمَحْضَةٍ، لا مَحْضَة، وَكَذا إِضافَةُ الْمُسَمّى إِلى الاسْمِ، أَوِ الصِّفَةِ إِلى الْمَوْصوفِ، وَالْمَوْصوفِ إِلى الْقائِمِ مَقامَ الْوَصْفِ، وَالْمُؤَكَّدِ إِلى الْمُؤَكِّدِ، وَالْمَلْغيّ إِلى الْمُعْتَبَرِ، وَالْمُعْتَبَرِ إِلى الْمَلْغِيّ. وَكُلُّ جُزْءٍ مِنْ جُزْأَيِ الْإِضافَةِ مُؤَثِّرٌ في الآخَرِ؛ فَالْأَوَّلُ مُؤَثِّرٌ في الثّاني الْجَرَّ بِأَحَدِ الْمَعاني الثَّلاثَةِ، وَالثّاني مُؤَثِّرٌ في الْأَوَّلِ نَزْعَ دَليلِ الانْفِصالِ، مَعَ التَّخْصيصِ إِنْ كانَ الثّاني نَكِرَةً، وَمَعَ التَّعْريفِ إِنْ كانَ مَعْرِفَةً؛ هذا إِذا لَمْ يَكُنِ الْمُضافُ إِلى الْمَعْرِفَةِ واقِعًا مَوْقِعَ ما لا يَكونُ مَعْرِفَةً، فَيَجِبُ تَقْديرُ انْفِصالِهِ؛ لِيَكونَ في الْمَعْنى نَكِرَةً كَقَوْلِ الشّاعِرِ:

أَبِالْمَوْتِ الّذي لا بُدَّ أَنّي مُلاقٍ لا أَباكِ تُخَوِّفيني"[4]

وَيضْرِبُ المصنّفُ أَمْثِلَةً مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ: "رُبَّ رَجُلٍ وَأَخيهِ، وَكَمْ ناقَةٍ وَفَصيلِها، وَفَعَلَ ذلِكَ جَهْدَهُ وَطاقَته. فَهذِهِ الْأَمْثِلَةُ صُوَرُها صُوَرُ الْمَعارِفِ، وَتَقْديرُ تَنْكيرِها واجِبٌ؛ لِوُقوعِ كُلِّ واحِدٍ مِنْها مَوْقِعَ ما لا يَكونُ مَعْرِفَةً، وَكَذا بِحُكْمِ تَنْكيرِ ما أُضيفَ إِلى مَعْرِفَةٍ، وَهُوَ غَيْرُ قابِلٍ لِلتَّعْريفِ لِلُزومِ إِبْهامِهِ كَـ (غَيْر)، و(مِثْل)، و(حَسْب)" [5]، ويعلّل ذلك بأنَّهُ "لا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِكَ: رَأَيْتُهُ وَرَجُلًا غَيْرَهُ، وَقَوْلِكَ: رَأَيْتُهُ وَرَجُلًا آخَرَ، وَكَذا لا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِكَ: رَأَيْتُهُ وَرَجُلًا مِثْلَهُ، وَبَيْنَ قَوْلِكَ: رَأَيْتُهُ وَرَجُلًا آخَرَ؛ لِأَنَّ كُلَّ ما صَدَقَ وَصْفُهُ بِالْمُغايَرَةِ صَدَقَ وَصْفُهُ بِالْمُماثَلَةِ، إِذا كانَ الْجِنْسُ واحِدًا، وَكَذا لا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِكَ: رَأَيْتُ رَجُلًا حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ، وبَيْنَ قَوْلِكَ: رَأَيْتُ رَجُلًا كافِيًا فيما يُرادُ مِنَ الرِّجالِ، فَلا يَزولُ بِإِضافَةِ هذِهِ وَأَمْثالِها إِلى الْمَعارِفِ مِنَ الْإِبْهامِ إِلاّ ما لا يُعْتَدُّ بِزَوالِهِ". [6] وَقَدْ يَعْني بـ (غَيْر) و(مِثْل) مُغايَرَةً خاصَّةً، وَمُماثَلَةً خاصَّةً؛ فَيُحْكَمُ بِتَعْريفِها، وَأَكْثَرُ ما يَكونُ ذلِكَ في غَيْرٍ إِذا وَقَعَ بَيْنَ ضِدَّيْنِ، كَقَوْلِكَ:

---

[1] محمد بن الحسن الصايغ: اللمحة في شرح الملحة، تحقيق، إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط 1، (1424هـ/2004م).

[2] شرح الرضي على الكافية،(ج1/ 160).

(3) ناظر الجيش، محمّد بن يوسف بن أحمد: شرح التّسهيل المسمّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1 (ج7/ 16-17).

[4] شرح الشواهد الشعرية،(ج3/ 220) ، شرح التّسهيل،(ج7/ 16-17).

[5] المرجع نفسه،(ج7/ 16-17).

[6] شرح التّسهيل، مرجع سابق، ط1،(ج7 / 16-17).

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

فَلْيَكُنِ الْمَغْلوبُ غَيْرَ الْغالِبِ وَلْيَكُنِ الْمَسْلوبُ غَيْرَ السّالِبِ[1]

وَأجازَ بَعْضُ الْعُلَماءِ، وَمِنْهُمُ السَّيْرافِيُّ، أَنْ يُحْمَلَ عَلى هذا قَوْلُهُ تَعالى: {صِرٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ} [2]؛ لِوُقوعِ (غَيْرِ) فيهِ بَيْنَ مُتضادَّيْنِ، وَلَيْسَ ذلِكَ بِلازِمٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعالى: {نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ } [3]، فـ (غَيْرَ الَّذِي) مُضافٌ إِلى مَعْرِفَةٍ، وَقَدْ نُعِتَ بِهِ نَكِرَةٌ، مَعَ وُقوعِهِ بَيْنَ ضِدَّيْنِ، فَيَجوزُ كَوْنُ (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ) نَكِرَةً بَدَلًا، أَوْ نَعْتًا، وَيَجوزُ كَوْنُهُ نَعْتًا، مَعَ الْحُكْمِ بِتَنْكيرِهِ؛ لِأَنَّ (الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) لَمْ يُقْصَدْ بِهِ تَعْيينٌ، فَهُوَ في الْمَعْنى نَكِرَةٌ، وَإِنْ كانَ لَفْظُهُ لَفْظَ مَعْرِفَةٍ، كَما جازَ أَنْ يُنْعَتَ (اللَّيْلُ) بِـ (نَسْلَخُ) في قَوْلِهِ تَعالى: {وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ} [4]؛ لِأَنَّ اللَّيْلَ، وَإِنْ كانَ في صورَةِ مَعْرِفَةٍ، فَهُوَ في الْمَعْنى نَكِرَةٌ؛ إِذْ لَمْ يُقْصَدْ بِهِ لَيْلٌ مُعَيَّنٌ؛ فَلِذلِكَ نُعِتَ بِجُمْلَةٍ، وَالْجُمَلُ لا يُنْعَتُ بِها إِلاّ النَّكِراتُ. وَإِلى هذا الْوَجْهِ أَشارَ الْفَرّاءُ وَالزَّجّاجُ، وَرَجَّحَهُ أَبو عَلِيٍّ الشُّلوبين، وَزَعَمَ الْمُبَرِّد أَنَّ غَيْرًا لا يَتَعَرَّفُ أَبَدًا، وَمِنْ نَعْتِ ذي الْأَلِفِ واللاّمِ الْجِنْسِيَّةِ بِالْجُمْلَةِ قَوْلُ الْأَعْشى:

وَتَبْرُدُ بَرْدَ رِداءِ الْعَرو سِ رَقْرَقَتْ في الصَّيْفِ مِنْهُ الْعبيرا[5]

- الْمَسْأَلَةُ السّابعة: اسْمُ الْفاعِلِ بِمَعْنى الاسْتِمرارِ في جَميعِ الْأَزْمِنَةِ، فَفي إِضافَتِهِ اعْتِباران.

مِنَ الْمعاني الصَّرْفِيَّةِ الَّتي تَدُلُّ على الاسْتِمْراريَّة في الزَّمَنِ اسْمُ الْفاعِلِ، وَمِنَ الْأَمْثِلَةِ الَّتي يَرِدُ فيها اسْمُ الْفاعِلِ دالاّ على الزَّمنِ المُسْتَمِرِّ، قَوْلُه تَعالى: {مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ} [6]؛ والسُّؤالُ الَّذي يَطْرَحُ نَفْسَهُ الآنَ: ماذا عنْ إضافَتِهِ؟ هلْ هِيَ مَعنويَّةٌ أَمْ لَفْظيَّة؟ فَإِضافَةُ اسْمِ الْفاعِلِ مَحْضَةٌ، تُفيدُ التعريفَ، عِنْدَ دِلالَتِهِ على الْمِضيِّ، أمّا إِنْ دَلَّ عَلى الزَّمَنِ الْحاضِرِ أوِ الْمُسْتَقْبَلِ فَفي هذهِ الْحالَةِ تَكونُ إِضافَتُهُ لَفْظِيَّةً (غَيْر مَحْضَةٍ)، ولا تُفيدُ تَعْريفًا، فَإِنْ دَلَّ على الاسْتِمْراريَّةِ في الزَّمَنِ فَثَمَّ اخْتِلافٌ بَيْنَ الْعُلَماءِ[7]، فَمِنْهُمْ مَنْ رَجَّحَ أَنْ تَكونَ الْإِضافَةُ لَفْظِيَّةً، وَلكِنَّ الْأَكْثَرِيَّةَ، وعَلى رَأْسِهِم ابْنُ هِشام الْأَنْصاريّ، تُرَجِّحُ أَنْ تَكونَ الْإِضافةُ مَعْنَوِيَّةً مَحْضَةً. [8] وقَدْ وَرَدَ في التَّصْريحِ أَنَّ "اسْمَ الفاعِلِ يَتَعَرَّفُ بِالْإِضافَةِ إِذا كانَ لِلْماضي، أَوْ أُرِيدَ بِهِ الاسْتِمْرارُ"[9].

وَمِنَ النُّحَاةِ مَنْ يَرى أَنَّ إِضافَةَ اسْمِ الفاعِلِ المُسْتَمِرِّ تَكونُ مَحْضَةً تارةً، وغَيْرَ مَحْضَةٍ تارةً أُخْرَى، بالنَّظَرِ إِلى جانب المُضِيِّ فيه، أو جانِبِ الحالِ أوْ الاستقبالِ، "وأَجابَ الدَّمَامِينِيُّ تَبَعًا لحَوَاشِي الكَشَّافِ بأن اسمَ الفَاعِلِ إذا كان بمَعْنَى الاستمرارِ، ففي إضافتِه اعتباران:

أَحَدُهما: أنها مَحْضَةٌ باعتبارِ المُضِيِّ فيه، وبهذا الاعتبارِ يقعُ صفةً للمَعْرِفَةِ، ولا يَعْمَلُ.

وثانيهما: أنها غَيْرُ مَحْضَةٍ، باعتبارِ مَعْنَى الحالِ والاستقبالِ، وبهذا الاعتبارِ يَقَعُ صفةً للنكِرَةِ، ويَعْمَلُ فيما أُضِيفَ إليه"، وهذا هُوَ رَأْيُ سيبَوَيْهِ،" فقد زَعَمَ أَنَّ المُضافَ لا يتعرّفُ في هذا البابِ بما يُضافُ إليهِ؛ لأنّ التّنوينَ هو الأصلُ وهُوَ مُقدَّر في المُضافِ، فالأصلُ في اسمِ الفاعلِ التّنوينُ والإضافةُ دَخَلَت تَخْفيفًا"[10].

---

[1] لم أقع عليه في ديوانه ولا فيما عدت إليه من مصادر. شرح الأشموني،(ج2/ 130) .

[2] [الفاتحة:7].

[3] [فاطر : 37].

[4] [يس: 37].

[5] شرح الشواهد الشعرية،(ج1/534) ، شرح التّسهيل، ط1،(ج7/ 16-17)

[6] [الفاتحة: 4].

[7] شرح الرضي،(ج1/ 278)، والكشاف،(ج1/ 238) ، (ج2/ 26)، البحر،(ج4/ 187)، والمغني،(ج2/ 5) .

[8] المغني،(ج2/ 5) .

[9] التصريح،(ج2/84) .

[10] أبو سعيد السّيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان: شرح كتاب سيبويه،(ج2/ 26) .

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

ونَقَلَ صاحبُ التصريحِ عنِ اليَمَنِيّ شارحِ الكَشَّافِ مثلَ هذا".[1] وذَكَرَ الرَّضِيُّ أيضًا الاعتبارَيْنِ؛ فقال[2]: "فاسْمُ الفَاعِلِ المُسْتَمِرُّ يَصِحُّ أن تكونَ إضافتُه مَحْضَةً، كما يَصِحُّ ألّا يكونَ كذلك"؛ ولذا أجاز الزَّمَخْشَرِيُّ الاعتبارَيْنِ في اسْمِ الفَاعِلِ المُسْتَمِرّ، ففي قولِه تعالى: {مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ} [3]، أَنَّ اسْمَ الْفاعِلِ إذا أُرِيدَ بِهِ زَمانٌ مُسْتَمِرٌّ،
فَإِضافَتُهُ حَقِيقِيَّةٌ (مَحْضَةٌ)، ويَتَعَرَّفُ اسْمُ الفاعِلِ بِالْإِضافَةِ؛ بِدَلِيلِ وَصْفِ المَعْرِفَةِ به في الآية؛ وذلك لِئَلّا يَلْزَمَ مُخالَفَةَ الظاهِرِ بقَطْعِ مَالِكٍ عنِ الوَصْفِيّةِ"[4].

وذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ في قوله تعالى: {وَجَاعِلِ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗا } [5]، إنَّ اسمَ الفَاعِلِ إذا أُرِيدَ به زمانٌ مُسْتَمِرٌّ، كانت إضافَتُه غَيْرَ مَحْضَةٍ، فاعْتُبِرَ جانبُ الحالِ والاستقبالِ فيه[6]. وقال العُكْبَرِيُّ في قوله تعالى: {فَالِقُ ٱلۡحَبِّ} [7] "يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً، لِأَنَّهُ مَاضٍ، وَأَنْ يَكُونَ نَكِرَةً عَلَى أَنَّهُ حِكَايَةُ حَالٍ. وَقُرِئَ فِي الشَّاذِّ (فَلَقَ). وَ (الْإِصْبَاحِ) مَصْدَرُ أَصْبَحَ. وَيُقْرَأُ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ عَلَى أَنَّهُ جَمْعُ صُبْحٍ كَقُفْلٍ وَأَقْفَالٍ. (وَجَاعِلُ اللَّيْلَ): مِثْلُ فَالِقِ الْإِصْبَاحِ فِي الْوَجْهَيْنِ"[8].

وذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ في قوله تعالى: [9]{غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ}[10]. أنَّهما مَعْرِفَتانِ لأنه لم يُرَدْ بهما حُدُوثُ الْفِعْلِيَّةِ، وإنما أُرِيدَ ثُبُوتُ ذلك ودوامُه، وإضافتُهما مَحْضَةٌ، وصَحَّ أن يُوصَفَ بهما المَعْرِفَةُ.

- **الْخُلاصَةُ:**

هذِهِ نِهايَةُ رِحْلَةٍ ماتعةٍ، طوّفْتُ عَبْرها في رُبوعِ النَّحْوِ العربيّ؛ بُغْيَةَ الْوُصولِ إلى تَصَوُّرٍ واضِحٍ تُجاهَ بَعْضِ الْمسائِلِ النَّحْوِيَّةِ، عَبْرَ مُصْطَلَحٍ نَحْوِيٍّ، تَرَدَّدَ ذِكْرُهُ في كُتُبِ النَّحْوِ العربيّ، وَهُوَ (فيه اعْتِبارانِ)، وعَلى الرّغْمِ مِنَ بعض الْمشاقِّ الّتي واجهَتْني؛ إلاّ أنّ حَجْمَ النَّتائجِ والثّمراتِ الَّتي قُطِفَتْ جرّاءَ هذا الْكَشْفِ النَّحْوِيّ تُخَفِّضُ مِنْ سَقْفِ الْمَتاعِبِ، وتُشْعِرُ الْباحِثَ بِلَذَّةِ الْعَمَلِ، وأَسْأَلُ الله العليَّ القديرِ أنْ يكونَ قدْ أَلْهمني الصّوابَ والصّلاحَ في هذه الدّراسةِ؛ فإنْ حَباها الله النّجاحَ وحازَتِ الْقَبولَ فَمنّةٌ مِنْهُ جَلَّ في عُلاهُ، وَإِنْ شابَها الْقُصورُ – وأنّى يكونُ الْكمالُ لِغَيْرِ الله تعالى– فَمِنْ عِنْدِ نَفْسي القاصِرَةِ الْمُقصّرةِ. وغايةُ الْقولِ أنّني سأقدّمُ خلاصةَ البحثِ عَبْرَ الْمحاوِرِ الآتيَةِ:

1. في إطار التَّأصيلِ اللُّغويِّ لِمُصْطَلَحِ (فيه اعْتِبارانِ)؛ تُشيرُ مَعاجِمُ اللُّغةِ الْعَرَبِيَّةِ إلى أنَّ كَلِمَةَ (اعْتِبارانِ) مُشْتَقَّةٌ من الْجَذْرِ اللُّغَوِيّ (ع ب ر)، وَأَنَّ الدِّلالَةَ المِحْوَرِيَّةَ لِمَادَّةِ (ع ب ر) تَدُورُ فِي فَلَكِ الانْتِقال من حالٍ إلى حالٍ أُخْرى، أوْ مِنْ وَضْعٍ ما، إلى وَضْعٍ آخَرَ، وَفْقَ مَبْدَأِ الْقِياس.

---

(1) حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهي، (ج2/ 134) ، وحاشية الخضري،(ج2/ 4) ، التصريح، (ج2/ 70).
(2) التصريح،(ج2/ 70).
(3) [الفاتحة: 4].
(4) الكشاف،(ج2/ 250)، والبحر،(ج7/ 447).
(5) [الأنعام:96].
(6) الكشاف،(ج2/ 50) .
(7) [الأنعام: 95].
(8) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه،(ج1، 523).
(9) الكشاف،(ج4/ 148)، والبحر،(ج7/ 447) .
(10) [غافر: 3]

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

2. تَلْتَقِي هذِهِ الدِّلَالَةُ المَحْوَرِيَّةُ مَعَ مُرادِ بَعْضِ النُّحاةِ مِنَ قَوْلِهِمْ (فيه اعْتِباران) فِي العَرَبِيَّةِ، فَالاعْتِبارُ هُوَ احْتِماليَّةُ وُرودِ الْمَسْأَلَةِ النَّحْويَّةِ عَلى وَجْهٍ ما، أَوْ عَلى أَساسٍ مُعَيَّنٍ، بِشَرْطِ أَنْ يَكونَ لَها مُسَوِّغٌ نَحويٌّ، أَوْ مُبَرِّرٌ مِنْ حَيْثُ الاسْتِعْمالُ في لُغَةِ الْأَعْرابِ الْأَقْحاحِ، أَوْ في الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.
3. يُعَدُّ سيبَوَيْهِ أَوَّلَ مَنِ اسْتَخْدَمَ ما يُقارب مُصْطَلَحَ (فيه اعْتِباران) مِنَ النُّحاةِ، واللُّغَويّين في تَفْسيرِ بَعْضِ الْقَضايا النَّحْوِيَّةِ، وَلكِنْ بِصيغةٍ أُخْرى، حَيْثُ عَبَّرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: (فيه قَوْلان).
4. انْفَرَدَ سيبَوَيْهِ في بابِ إيرادِ مسائلَ نحويّةٍ (فيها قولان)، دونَ ذِكْرِ وجْهِ الإجازةِ في القوْلين، وقد جَمَع سيبَوَيْهِ آراءَ شُيوخِه؛ الخليلِ بنِ أحمدَ الفراهيدي ويونُسَ بنِ حبيبٍ في هذه المسائلِ، والقولان قد يتقاربان وقد يختلفان، وقد يكون لهما تفسير وقد لا يكون.
5. مُصْطَلح (فيه قَوْلان)، قد يكونُ للعالِمِ النَّحْوي نفسِه وقد يكونُ لِعالِمٍ نَحْوِيٍّ آخرَ، كما هو الحالُ في (حَيَوان).
6. اتّضح من خِلالِ الدّراسةِ أنَّ القُدَماء قد استخدموا في باب تصنيفهم للأعلام –من حيثِ صَرْفِها ومَنْعِها– مُصْطَلَحَ (فيه قَوْلانِ)، وذلك بِالنَّظَرِ إلى ما يَراهُ سيبَوَيْهِ، فإنَّ تاءَ التَّأنيثِ يَجوزُ دُخولُها عَلى أَلِفِ الْإِلْحاقِ، فَقَدْ ذَكَرَ كَلِمَةَ (قَبَعْثَرى)، مُسْتَدلًّا بِقَوْلِهِمْ: (قَبَعْثَراة)، فَهِيَ "زِيادَةٌ لَحِقَتْ بَناتِ الْخَمْسَةِ، كَما لَحِقَتْها الياءُ في (دَرْدَبيسٍ)، ومن هنا رَبَطَ المُحدَثون بين هذه الإجازة، من خلال جَمْع آراء القُدَماء حولَ هذه المسألةِ؛ لِيُعبّروا عنها بمصطلح
(فيه اعتباران).
7. استَنَدَ المُحْدَثونَ في إيرادِهِم لِمُصْطَلَحِ (فيه اعتبارانِ)، على آراءِ القُدَماءِ ، فقد أَوْرَدوا مسائلَ نَحْويّة (فيها قولان)، على اعتبارِ تَعَدُّد الوجوهِ النّحْويّةِ عندَ النُّحاة، من بابِ التّقارُبِ في الاستعمالِ.
8. لوحِظَ أنَّ هُناكَ جَدلًا يَدورُ بَيْنَ النُّحاةِ الْقُدَماءِ حَوْلَ الإضافَةُ اللَّفْظِيَّةُ وهِيَ إضافَةُ الصِّفَةِ إلى مَعْمولِها/مَرْفوعِها : أَمَحْضَةٌ هِيَ أَمْ غَيْرُ مَحْضَةٍ؟ أَمْ هِيَ نَوْعٌ ثالِثٌ مُسْتَقِلٌ بِنَفْسِهِ، وَلكِنَّ إِضافَتَهُ "شَبيهَةٌ بِالْمَحْضَةِ؛ وَيَجِبُ أَنْ يُسَمّى بِهذا الاسْمِ؟ فَلِهذا النَّوْعِ، عِنْدَهُم، اعْتِبارانِ؛ أَحَدُهُما الاتِّصالُ؛ لِأَنَّ الْمُضافَ غَيْرُ مَفْصولٍ مِنَ الْمُضافِ إِلَيْهِ بِالضَّميرِ الَّذي يُلاحَظُ، وَيُنْوى في الْإِضافَةِ غَيْرِ الْمَحْضَةِ...والآخَرُ : الانْفِصالُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنى لا يَصِحُّ إِلاّ بِتَأَوُّلٍ.
9. الصّفةُ المُشَبّهةُ، لا تَتَعَرَّفُ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ فِيهَا نَقْلٌ عَنْ أَصْلٍ، وَهُوَ الرَّفْعُ، بِخِلَافِهَا فِي غَيْرِهَا فَهِيَ عَنْ فَرْعٍ، وَهُوَ النَّصْبُ؛ وَلِأَنَّهُ إِذا قُصِدَ تَعْرِيفُهَا أَدْخَلَ عَلَيْهَا اللَّامَ، أَوْ أُضيفَ لِمَقْرونٍ بِهَا، وقد جاء فيها اعتبارانِ استنادًا لِما نُقِلَ عن سِيبَوَيْهِ قَوْلُه: الْعَرَبُ لَا تَقولُ هَذَا زيدٌ أسودُ النَّاسِ لِأَنَّ الْحَالَ لَا يكونُ إِلَّا نكرَةً وَثَالِثُهَا إِنْ نوى معنى (من) فَغير مَحْضَة لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ فِي حكم الِانْفِصَال وَإِلَّا فمحضةٌ.
10. رُبَّ لا يَقَعُ بَعْدَها إِلاّ نَكِرَة، فَذلِكَ يَدُلُّكَ عَلى أَنَّ (مِثْلَكَ) نَكِرَةٌ، وَمِنْ ذلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ: لي عِشْرونَ مِثْلُهُ، وَمِائَةٌ مِثْلُهُ، فَأَجْرَوْا ذلِكَ بِمَنْزِلَةِ عِشْرينَ دِرْهَمًا وَمائَةَ دِرْهَمٍ؛ ولذلك جاء فيها اعتبارانِ بناءً على ما أُثِرَ عن القُدَماءِ، فهي نَكِرَةٌ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعَرَبِ، وَمَعْرِفَةٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ.
11. كَلِمَةُ (شَيْطان) على وَزْن (فَيْعال)، فيها اعتبارانِ، فهي مَصْروفَةٌ إِنْ كانتِ النّونُ أَصْلِيَّةً، وَمَمْنوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ إِنْ كانَتْ زائِدَةً، وَلكِنْ لَيْسَ لِأَنّها اسْمُ عَلَمٍ انْتهى بِألفٍ ونونٍ زائدتَيْنِ؛ إِنّما لِأَنَّهُ صِفَةٌ عَلى وَزْنِ فَعْلان، وذلكَ لِمنِ اكتفى بانتفاء فعلانة. وَلَيْسَ شَرْطًا وُرودُ فَعْلى. فَبَعْضُ النُّحاةِ، وَعَلى رَأْسِهِمْ سيبَوَيْهِ وَالْجُمْهور، يَرَوْنَ أَنَّ سَبَبَ الْمَنْعِ في مِثْلِ هذِهِ الْأَسْماءِ هُوَ الْوَصْفِيَّةُ وَزِيادَةُ الْأَلِفِ وَالنّونِ، وهذا بِخِلافِ الْكوفيّين؛ واستنادًا على وجودِ هذين الوجهين لها عندَ النّحويينَ القُدَماءِ على اعتبارِ اخْتلافِ أَصْلِ النونِ، فقد جاء فيها اعتبارانِ عند المُحدثينَ بناءً على وجودِ هذين الوجهين.
12. إِضافَةُ اسْمِ الْفاعِلِ فيها اعتبارانِ: مَحْضَةٌ، تُفيدُ التعريفَ، عِنْدَ دِلالَتِهِ على الْمِضيّ، أمّا إِنْ دَلَّ عَلى الزَّمَنِ الْحاضِرِ أَوِ الْمُسْتَقْبَلِ فَفي هذِهِ الْحالَةِ تَكونُ إِضافَتُهُ لَفْظِيَّةً (غَيْرَ مَحْضَةٍ)، كما هو عِنْدَ سيبَوَيْهِ ولا تُفيدُ تَعْريفًا، فَإِنْ دَلَّ على الاسْتِمْراريَّةِ في الزَّمَنِ فَثَمَّ اخْتِلافٌ بَيْنَ الْعُلَماءِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ رَجَّحَ أَنْ تَكونَ الْإِضافَةُ لَفْظِيَّةً، وَلكِنَّ الْأَكْثَرِيَّةَ، وعَلى رَأْسِهِم ابْنُ هِشام الْأَنْصاريّ، تُرَجِّحُ أَنْ تَكونَ الْإِضافةُ مَعْنَوِيَّةً مَحْضَةً.

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

تَثَبُتُ المَصَادِرِ وَالمَرَاجِع:

- **القرآن الكريم.**

الأزهري، محمد بن أحمد. (2001م). *تهذيب اللغة*. تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. (1975م). *شرح شافية ابن الحاجب*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. (د.ت). *شرح الكافية في النحو*. (د .ط). بيروت: دار الكتب العلمية.

الأشموني، نور الدين علي بن محمد. (1998م). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع. (1993م). *الأصمعيات اختيار الأصمعي*. تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون. ط7. مصر: دار المعارف .

الأعشى الكبير، ميمون بن قيس. (د.ت). *ديوان الأعشى الكبير*. تحقيق: محمد حسين. (د.ط). مكتبة الآداب. المطبعة النموذجية.

الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان.(د.ت).*النّكت في تفسير كتاب سيبويه*. تحقيق: يحيى مراد. (د.ط). بيروت: دار الكتب العلمية.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (2003م). *أسرار العربية*. ط1. بيروت: دار الجيل.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد.(د.ت). *الإنصاف في مسائل الخلاف*. ط1. دمشق: دار الفكر.

الأنصاري، حسان بن ثابت. (1994م). *ديوان حسّان بن ثابت*. تحقيق: عبد مهنا. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية.

جرير، بن عطية الكلبي اليربوعي التميمي. (د.ت). *ديوان جرير بن عطية*. تحقيق: نعمان محمد أمين طه. ط3. القاهرة: دار المعارف.

الجمحي، ابن سلام. (د.ت). *طبقات فحول الشعراء*. تحقيق: محمود محمد شاكر. (د. ط). جدة: دار المدني .

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني. (د.ت). *الخصائص*. ط4. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني. (د.ت). *الخصائص*. تحقيق: محمد علي النجار.(د.ط). بيروت: عالم الكتب. 15. الجياني، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي. (1990م). *شرح تسهيل الفوائد*. تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون. ط1. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

الحلبي، محمد بن يوسف محب الدين. (1428هـ). *شرح التسهيل*. ط1. مصر: دار السلام للطباعة والنشر 17. الحموي أحمد بن محمد بن علي الفيومي.(د.ت). *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير*. (د.ط). بيروت: المكتبة العلمية .

18. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي. (1998م). *ارتشاف الضَّرَب مِنْ لِسان العرب*. تحقيق محمد عثمان، ط1. دار الكتب العلمية.

19. الخضري، محمد بن مصطفى. (د.ت). *حاشية الخضري على شرح ابن عقيل*.(د.ط). دار الكتب العلمية.

20. ابن الخطيم، قيس. *ديوان قيس بن الخطيم*. (1967م). تحقيق: أَحْمد مطوب، وإبراهيم السامرائي.(د.ط). بيروت: دار صادر.

21. الخوارزمي، أبو الفتح، برهان الدين.(د.ت). *المغرب في ترتيب المعرب*. (د.ط). دار الكتاب العربي.

22. أبو داود الإيادي، جارية بن الحجاج. (2010م). *ديوان جارية بن الحجاج*. تحقيق: أحمد هاشم السامرائي. ط1. سوريا: دار العصماء.

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

23. ذو الرُّمة، أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي. (1982م). *ديوان ذي الرُّمة*. تحقيق: عبد القدوس أبو صالح. ط1. جدة: مؤسسة الإيمان .

24. ابن أبي ربيعة، عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة. (1996م). *ديوان عمر بن أبي ربيعة*. تحقيق: فايز محمد. ط2. بيروت: دار الكتاب العربي.

25. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر. (1993م). *المفصل في صنعة الإعراب*. تحقيق: علي بو ملحم. ط1. بيروت: مكتبة الهلال .

26. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. (1988م). *الأصول في النحو*. تحقيق: عبد الحسين الفتلي.

ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو سعيد السّيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان. *شرح كتاب سيبويه*. (2008م). تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي. ط1. دار الكتب العلميّة.

ابن أبي سلمى، زهير. (1988م). *ديوان زهير بن أبي سلمى*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. (1988م). *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط3. القاهرة. مكتبة الخانجي.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل.(2000م). *المحكم والمحيط الأعظم*. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر .(د.ت). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق:عبد الحميد (د.ط). هنداوي. المكتبة التوفيقية.

شُرَّاب، محمد بن محمد حسن. *شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية* .(د.ط). بيروت: مؤسسة الرسالة.

الصايغ، محمد بن الحسن.(د.ت). *اللمحة في شرح الملحة*. تحقيق، إبراهيم بن سالم الصاعدي. ط1. المدينة المنورة. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

الصبان، محمد بن علي.(1997م). *حاشية الصبّان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية بيروت.

الطائي، محمد بن عبد الله. (1982م). *شرح الكافية الشافية*. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. ط1. مكة المكرمة. جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية .

عباس، حسن. (1982م). *النحو الوافي*. ط4. مصر: دار المعارف بمصر.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. (1985م). *شرح ابن عقيل*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط2. دمشق: دار الفكر.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله. (1431هـ). *التبيان في إعراب القرآن*. (د.ط). تحقيق: علي محمد البجاوي. الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه،.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله. (1995م). *اللباب في علل البناء والإعراب*. تحقيق: عبد الإله النبهان. ط1. دمشق: دار الفكر.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى. (2010م). *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)*. *ط1*. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد. (1986م). *مجمل اللغة*. *ط2*. مؤسسة الرسالة.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد. (1979م). *معجم مقاييس اللغة*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله.(د.ت). *معاني القرآن*. تحيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون. ط1. مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة .

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة الدارمي التميمي. (1987م). *ديوان الفرزدق التّميمي*. تحقيق:علي فاعور. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر. (2003م). *الجامع لأحكام القرآن*. تحقيق: هشام سمير البخاري. (د.ط). الرياض: دار عالم الكتب.

المالكي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ.(1992م).*الجنى الداني في حروف المعاني*. تحقيق: فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد .(د.ت). *المقتضب*. تحقيق محمد عضيمة،(د.ط). بيروت:عالم الكتب .

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم. (2008م). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة بن مالك*. تحقيق:عبد الرحمن علي سليمان. ط1. دار الفكر العربي.

ابن منظور، محمد بن مكرم.(د.ت). *لسان العرب*. تحقيق: عبد الله الكبير وآخران.(د.ط). دار المعارف.

النابغة الجعدي، قيس بن عبد الله بن ربيعة بن عامر بن صعصعة. (1998م). *ديوان النابغة الجعدي*. تحقيق: واضح الصمد، ط1. بيروت: دار صادر.

ناظر الجيش، محمّد بن يوسف بن أحمد. (1990م). *شرح التّسهيل المسمّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل* ***الفوائد***. ط1. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

ابن هشام الأنصاريّ، عبد الله بن يوسف بن أحمد. (1979م). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، ط5. بيروت: دار الجيل.

ابن هشام الأنصاريّ، عبد الله بن يوسف بن أحمد. (2000م). *شرح التصريح على التوضيح*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية .

ابن هشام الأنصاريّ، عبد الله بن يوسف بن أحمد.(د.ت). *شرح شذور الذهب*. تحقيق: عبد الغني الدقر. (د.ط). سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع.

ابن هشام الأنصاريّ، عبد الله بن يوسف بن أحمد. (1383هـ). *شرح قطر الندى وبل الصدى*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط11. القاهرة.

أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل.(د.ت). *الفروق اللغوية*. تحقيق: محمد إبراهيم سليم،(د.ط). القاهرة: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.

ابن يعيش بن علي بن يعيش.(2001 م). *شرح المفصل*. تقديم: إيميل بديع يعقوب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

المراجع:

Alquran Alkareem

Abbas, H. (1982 AD). *The Affiliate Grammar*. 4th Edition. Egypt: Dar Al Maaref.

Abu Dawood Al-Ayadi, Jariyah bin Al-Hajjaj.(2010 AD). *Diwan Jariyah bin Al-Hajjaj*. investigation: Ahmed Hashem Al-Samarrai. 1st Edition. Damascus :Dar Al-Asama.

Abu Hayyan Al-Andalusi, Muhammad bin Youssef bin Ali. (1998 AD) *Relishing the beating from the tongue of the Arabs*. investigated by Muhammad Othman. 1st Edition. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Abu Hilal Al-Askari, Al-Hasan bin Abdullah bin Sahel.(d.T). *linguistic differences*. Investigation: Muhammad Ibrahim Salim, House of Science and Culture for Publishing and Distribution. d.T. Cairo .

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

Abu Saeed Al Serafi, Al Hassan bin Abdullah bin Al Marzban. (2008 AD). *Explanation of Sibawayh's book*. Investigation: Ahmed Hassan Mahdali and Ali Sayed Ali. 1st Edtion .Dar Al Kutub Al Alalamia.

Al-Aini, Badr Al-Din Mahmoud bin Ahmed bin Musa.(2010 AD).*Grammatical purposes in explaining the evidence of the explanations of the millennium*. (Explanation of the major evidence). 1st Edition 1. Cairo: Dar Al-Salaam for printing, publishing, distribution and translation.

Al-Alam Al-Shantmari, Youssef bin Suleiman.(d.T.). *Jokes in the interpretation of Sibawayh's book*. investigated by: Yahya Murad. d.T . Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Anbari, Abu Al-Barakat Abdul Rahman bin Muhammad. (1995 AD).*Asrar Al-Arabiya*. 1st Edition. Beirut: Dar Al-Jeel.

Al-Anbari, Abu Al-Barakat Abdul Rahman bin Muhammad. (2003 AD). *Equity in matters of dispute*. 1st Edition. Damascus: Dar Al-Fikr.

Al-Ansari, Hassan bin Thabit. (1994 AD). *Diwan Hassan bin Thabet*. investigation: Abd Muhanna. 3rd edition. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Akbri, Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah. (1431 AH). *Al-Tibayan fi Al-Qur'an Expression*. achieved by: Ali Muhammad Al-Bajawi, Publisher: Issa Al-Babi Al-Halabi and Partners.

Al-Akbri, Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah. (1995 AD). *Al-Labbab fi Ilal Al-Banaa wa Al-Arabiyya*. achieved by: Abd Al-Ilah Al-Nabhan. 1st Edition. Damascus: Dar Al-Fikr.

Al-Asha Al-Kabeer, Maymoon bin Qais. (d.T. *). Diwan Al-Asha Al-Kabeer*. investigated by: Muhammad Hussein. d.T. Al-Adab Library, the Model Press.

Al-Ashmouni, Nour Al-Din Ali bin Muhammad. (1998 AD *). Sharh Al-Ashmouni on Alfiya Ibn Malik*. 1st Edition. Beirut :Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Asma'i ,Abu Saeed Abdul-Malik bin Qareeb bin Ali bin Asma'.(1993 AD *). Al-Asma'iyat, the choice of Al-Asma'i*. investigation: Ahmed Muhammad Shaker, Abd al-Salam Muhammad Harun. 7th edition . Egypt : Dar al-Maaref.

Al-Astrabadi, Radhi Al-Din Muhammad Bin Al-Hassan.(1975 AD). *Explanation of Shafia Ibn al-Hajeb*. Beirut :Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Al-Astrabadi, Radhi Al-Din Muhammad Bin Al-Hassan. *(*D. T. *).Explanation of the Sufficient in Grammar*. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Al-Azhari, Muhammad bin Ahmed.(2001 AD). *Refining the language*. Investigation: Muhammad Awad Mereb. 1st edition. Beirut: House of Revival of Arab Heritage.

Al-Fara', Abu Zakaria Yahya bin Ziyad bin Abdullah. *Meanings of the Qur'an*. Investigated by: Ahmed Youssef Al-Nagati and others. 1st edition. Egypt: Dar Al-Masrya for Authoring and Translation .

Al-Farazdaq, Hammam bin Ghalib bin Sasa'ah Al-Darami Al-Tamimi. (1987 AD). *Diwan Al-Farazdaq Al-Tamimi*. Investigation: Ali Faour. 1st edition. Beirut : Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Halabi, Muhammad bin Youssef Moheb Al-Din.(1428 AH). *Explanation of the Tashel*. 1st edition. Cairo: Dar Al-Salaam for Printing, Publishing and Distribution.

Al-Hamawi, Ahmed bin Muhammad bin Ali Al-Fayoumi. *The Lighting Lamp in Gharib Al-Sharh Al-Kabeer*. Beirut: Scientific Library.

Al-Jamahi, Ibn Salam. (d. t).*Layers of Stallions of Poets*. investigation: Mahmoud Muhammad Shaker. Jeddah: Dar Al-Madani.

Al-Jiani, Muhammad bin Abdullah Ibn Malik Al-Tai.(1990 AD). *Explanation of Facilitating Benefits*. Investigation: Abdul Rahman Al-Sayed, Muhammad Badawi Al-Mukhton. 1st Edition. Hajar for Printing, Publishing, Distribution and Advertising.

Al-Khwarizmi, Abu Al-Fath Burhan Al-Din. *Morocco in the arrangement of the Arabized*. (d. T.). Dar Al-Kitab Al-Arabi.

Al-Khudari, Muhammad bin Mustafa. (d.t.). *Al-Khudari's footnote on the explanation of Ibn Aqil*. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

Al-Maliki, Abu Muhammad Badr al-Din Hassan bin Qasim bin Abdullah bin Ali. (1992 AD).*The Proximate Genie in the Letters of Meanings*. investigated by: Dr. Fakhr al-Din Qabawah and Muhammad Nadim Fadel. 1st edition .Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Al-Mubarrad, Abu Al-Abbas Muhammad Bin Yazid. (d.T.). *Al-Muqtab*. investigated by Muhammad Udayma. Beirut: Alam Al-Kutub.

Al-Muradi, Abu Muhammad Badr Al-Din Hassan bin Qasim. (2008 AD).*Clarifying the purposes and paths with an explanation of Alfiya bin Malik*. investigation: Abdul Rahman Ali Suleiman. 1st edition. Dar Al-Fikr Al-Arabi.

Al-Nabigha Al-Jaadi, Qais bin Abdullah bin Rabia bin Amer bin Sasa'ah.(1998 AD). *Diwan Al-Nabigha Al-Jaadi*. investigation: Wadeh Al-Samad. 1st edition. Beirut: Dar Sader.

Al-Sabban, Muhammad bin Ali.(1997 AD). *Al-Sabban's Commentary on the Ashmouni Commentary on Ibn Malik's Millennium*. 1st edition. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Sayegh, Muhammad bin Al-Hassan. *The Glimpse in Sharh Al-Malha*. Investigation: Ibrahim bin Salem Al-Saedi. 1st edition . Madinah, Saudi Arabia :Deanship of Scientific Research at the Islamic University.

Al-Suyuti, Jalal Al-Din Abdul Rahman bin Abi Bakr. (d.T).*Hemma Al-Hawa'i in Explanation of the Collection of Mosques*. Investigated by: Abdul Hamid Hindawi. Al-Mutabaqah Al-Tawfiqia.

Al-Qurtubi, Muhammad bin Ahmed bin Abi Bakr.(2003 AD). *The Collector of the provisions of the Qur'an*. Investigation: Hisham Samir Al-Bukhari. Riyadh: Dar Alam Al-Kutub.

Al-Ta'i, Muhammad bin Abdullah. (1982 AD). *Explanation of the Healing Sufficient*. Achieved by: Abdel Moneim Ahmed Haridi. 1st edition. Makkah Al-Mukarramah: Umm Al-Qura University, Center for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage, College of Sharia and Islamic Studies.

Al-Zamakhshari, Abu Al-Qasim Jarallah Mahmoud bin Omar. (1993 AD). *The Detailed in the Art of Syntax*. Investigation: Ali Bu Melhem. 1st Edition. Beirut: Al-Hilal Library .

Dhul-Rama, Abu Nasr Ahmed bin Hatem Al-Bahili.(1996 AD). *Diwan of Dhul-Rama*. Investigation: Abdul Quddus Abu Salih. 1st edition. Jeddah: Al-Iman Foundation.

Ibn Abi Rabia, Omar bin Abdullah bin Abi Rabia.(1996 AD). *Diwan of Omar bin Abi Rabiah*. Investigation: Fayez Muhammad. 2nd edition. Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi.

Ibn Abi Salma, Zuhair. (1988 AD). *Diwan of Zuhair bin Abi Salma*. 1st edition. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Ibn al-Khatim, Qais. (1967 AD*).The Diwan of Qais Ibn al-Khatim*. Investigated by: Ahmad Motob, and Dr.: Ibrahim al-Samarrai. Beirut: Dar Sader.

Ibn Al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad bin Sahl. (1988 AD). *The Origins of Grammar*. Investigation: Abdul-Hussein Al-Fatli. 3rd Edition .Beirut: Foundation of the Message.

Ibn Aqil, Bahaa al-Din Abdullah. (1985 AD). *Sharh Ibn Aqil*. Investigation: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid. 2nd edition. Damascus: Dar al-Fikr.

Ibn Faris, Abu al-Husayn Ahmad .(1986 AD*).Majml Al-Lughah*. 2nd Edition. Al-Resala Foundation.

Ibn Faris, Abu al-Husayn Ahmad. (1979 AD). *A Dictionary of Language Measures*. Investigated by: Abd al-Salam Muhammad Harun. Dar al-Fikr.

Ibn Hisham al-Ansari, Abdullah bin Yusuf bin Ahmed. (1979 AD.).*Explain the paths to Alfiya Ibn Malik*. 5th edition. Beirut: Dar Al-Jeel.

Ibn Hisham al-Ansari, Abdullah bin Yusuf bin Ahmed. (2000 AD) *Explanation of the Declaration on the Clarification*. 1st edition. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Ibn Hisham al-Ansari, Abdullah bin Yusuf bin Ahmed. (d.T.). *Explanation of the roots of gold*, investigation: Abdul Ghani Al-Daqer. Syria: United Distribution Company.

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

Ibn Hisham al-Ansari, Abdullah bin Yusuf bin Ahmed. (1383 AH). *Explanation of Qatar Al-Nada and Bel Al-Sada*. Investigation: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid. 11th edition. Cairo.

Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman bin Jinni.(d.T.). *Characteristics*. 4th edition. General Egyptian Book Authority.

Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman bin Jinni. .(d.T.). *Characteristics*. Investigation: Muhammad Ali Al-Najjar. Beirut: World of Books.

Ibn Manzoor, Muhammad bin Makram. (d.T.). *Lisan al-Arab.* Investigation: Abdullah al-Kabir and others. Dar al-Maaref.

Ibn Sayyidah, Abul-Hasan Ali bin Ismail. (2000 AD*). Al-Muhkam and the Greatest Ocean*. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Ibn Yaish, bin Ali bin Yaish. (2001 AD *).Sharh al-Mofassal*. presented by: Badi' Yaqoub's email. 1st edition. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Jarir, bin Attia Al-Kalbi Al-Yarboui Al-Tamimi. (d.T.). *Diwan Jarir bin Attia*. Investigation: Noman Muhammad Amin Taha. 3rd edition. Cairo: Dar Al-Maaref.

Shurrab, Muhammad bin Muhammad Hassan. *Explanation of the poetic evidence in the grammatical books*. Beirut :Al-Resala Foundation.

Sibawayh, Amr bin Othman bin Qanbar. (1988 AD). *Alketab*. Investigated by: Abdel Salam Muhammad Harun. 3rd edition. Cairo: Al-Khanji Library.

Nazer Aljaish, Muhammad bin Yusuf bin Ahmed. (1990 AD). *Explanation of the facilitating the so-called Paving the rules with an explanation of the facilitation of benefits*. 1st edition. Dar al-Salaam for printing, publishing, distribution and translation.